PROVISIONAL
A/41/PV.127
6 May 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد دي بينييس	(أسبانيا)
ثم :	السيد ماكيكا	(ليسوتو)
ثم :	السيد دي بينييس	(اسبانيا)

الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة [١٥٠] (تابع)

(أ) تقرير الامين العام

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠

البند ١٥٠ من جدول الاعمال (تابع)

الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

(أ) تقرير الامين العام (A/40/1102 و Corr.1 و 2 و Add.1 و 2)

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/40/1106)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أذكّر الممثلين بأنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة صباح الأمس ، فإن قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند سوف تغلق اليوم الساعة ١٢/٠٠ ظهرا . لذلك أطلب من الممثلين الذين يرغبون الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في أقرب وقت ممكن .

السيد لويس (كندا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في كل يوم يبدو أن هناك فاتحة غير سعيدة لبدء أعمالنا في هذه القاعة . واليوم أود بالنيابة عن بلدي أن أعبر لزملائي من الاتحاد السوفياتي واوكرانيا عن حزننا وقلقنا ازاء حادث المفاعل النووي . ونقدم تعازينا لأسر المتوفين ومواساتنا للمصابين او الذين تأثروا نتيجة لهذا الحادث ، ونحن ننتظر بشعور من القلق والخوف لكي نعرف ما حدث .

هناك ، كما نعلم جميعا ، مفارقة ضخمة في هذه الدورة المستأنفة . فالبلد تلو البلد بل أننا جميعا نعتلي المنصة ونعلن عن تأييدنا الأبدي للأمم المتحدة وميثاقها بتأكيدات حماسية عن الالتزام وعبارات طنانة عن الاخلاص .

اننا جميعا - حتى أكثرنا مكابرة وتحفظا - نعترف بالاسهام الضخم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبشرية .

Digitized by UNOG Library

لكننا لا نستطيع - أو لسنا على استعداد - لتحمل النفقات . ان لدينا ميزانية سنوية صغيرة نسبيا - بالنسبة للحاجات والقضايا التي يتعين تناولها - ولا يمكن أن تدفع على الاستخفاف العالمي ، ولكننا لا نستطيع أو لسنا على استعداد لتحمل نفقات هذه الميزانية . ولو قال أحد في سنة ١٩٤٥ أننا سنواجه بعد ٤١ عاما خطر الافلاس لواجهه اتحاد النبوة الدولية باحتجاج كبير .

ولكننا الآن في عام ١٩٨٦ ونواجه أزمة مالية ذات أبعاد مأساوية .

لقد استمعنا على مدى اليومين الماضيين الى عدد كبير من البيانات الرائعة المفيدة . وتود كندا أن تدلي بعشر نقاط وذلك على النحو التالي .

أولا ، توافق جميع الدول - على ما يبدو- مع الأمين العام على أن حالات الامساك عن سداد الانصبة المقررة والتأخر في سدادهاتمثل تهديدا ماليا للمنظمة . وكندا ، كغيرها ، تستنكر هذا النمط من أنماط السلوك وترى انه يمثل انتهاكا للالتزامات المالية الملزمة بمقتضى الميثاق ، سواء تعلق الأمر بالاتحاد السوفياتي فعليه متأخرات متراكمة ضخمة ، وبخاصة فيمايتعلق بعمليات صيانة السلم - وكندا ، على سبيل المثال ، قد استوعبت ما يزيد على ١١ مليون دولار من نفقات صيانة السلم - أو سواء تعلق الامر بالامساك الكبير الجديد عن الدفع من جراء تشريع صادر من كونغرس الولايات المتحدة او التقصير المالي المؤسف من جانب ٧٠ الى ٨٠ في المائة من الدول الاخرى الاعضاء .

ذلك أمر خاطئ وهو يشل المنظمة والجميع يعلمون ذلك . ونحن نناشد الجميع التغلب على الازمة . فهناك ، بطريقة او بأخرى ، مقاومة مافتئت عبر سنوات تستنفذ موارد المنظمة وتفت في عضدها بل وتؤثر على حياتها وقد اودت بنا أخيرا الى الازمة .

ان كندا ليست بملاك ، ولكننا ندفع كل ما علينا بالكامل وفي الوقت المناسب . ونحن نعترف بأن هذا الامر قد يكون اسهل بالنسبة لنا أكثر مما هو بالنسبة لبعضنا . ولكن المبلغ المقدر على أى عضو ليس من الثقل بحيث لا يستطيع او لا ينبغي ان يسدده .

ثانيا ، استجابة لهذه الازمة وفر لنا الامين العام تحليلا موسعا من ناحية

Digitized by UNOG Library

وسلسلة من المقترحات من ناحية اخرى . وهذا التحليل وهذه المقترحات تمثل جهدا كبيرا وعاجلا من اجل التوصل الى حل للأزمة . ونحن نحيي الامين العام وزملاؤه في الامانة العامة على هذا العمل الكبير الذي قاموا به على مدى الثلاثة شهور الماضية . وان اعمال هرقل تصغر امام الاعمال التي تم القيام بها في الطابقين الـ ٣٧ و الـ ٣٨ من هذا المبنى . ولصالح ايجاد حل توفيقي متناسق ، تؤيد كندا جوهر المجموعة الشاملة من التوصيات . ولكن توخيا للصدق نقول ان الكثير منها يبعث على قلقنا .

ثالثا ، من الواضح ان ذلك التحليل يبعث على اللبس . لذلك فاننا ندرك ان طلب مجموعة السبعة والسبعين اللجوء الى اللجنة الخامسة التماسا للتفسير الفني هو طلب له ما يبرره . فهذا الشرح ، الذي كان يقصد به تفسير الحسابات والاستنتاجات الحسابية يتسم في بعض مواضعه بالتعقيد . فالارقام قد تغيرت بشكل سريع كما يقول الحاوي "مرة تراها ومرة لا تراها ، والآن تراها مرة اخرى مختلفة" . فهل من المحتمل ان تكون نظمنا المحاسبية في الوقت الذي تعمل فيه على توضيح الامور تزيدها لبسا وابهاما ؟

واكثر من ذلك .

ان بعض الافتراضات التي يقوم عليها هذا التحليل هشة للغاية . فالافتراض القائل بان جميع الدول الاعضاء ستدفع انصبتها المقررة بالكامل في عام ١٩٨٦ ، ما عدا ٤,١ من المليون من الدولارات ، يبدو لنا انه يتسم بالافراط في حسن النية وبالتاكيد فان الامين العام نفسه قد ساورته الشكوك اذ اشار الى انه اذا لم تتحقق التوقعات المعلنة فان شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٨٧ سيكون شهرا يبعث على اليأس حقا.

وفي رأي كندا ان المنظمة تمر بمرحلة حرجة ، وحتى في ظل جميع الظروف المتغيرة تحتاج وتستاهل تدفقا ثابتا من التقديرات ييسر تقييم الحقائق تقييما يمكن التعويل عليه على نحو افضل .

Digitized by UNOG Library

رابعا ، من الاسباب التي دعتنا الى التركيز على هذه النقطة تركيزا كبيرا هو ان الشعور السائد بالخلط بين الامور يؤدي الى عدم التيقن وعدم التيقن يؤدي الى النزوع الى الشك . واعتقد انه من الانصاف ان نقول - وقد تحدثت مع الكثيرين من الزملاء في هذا الشأن - هو ان بعض البلدان في هذه القاعة لاتزال تتساءل عما اذا كانت الازمة لاتزال قائمة . وتتساءل عما اذاكانت الامور مبالغا فيها وتنظر الى الارقام المستكملة التي تضمنها تقرير الامين العام وترى انه منذ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ تم جمع ٤٠٩ ملايين من الدولارات ويخامرها- وربماامكن تفهم ذلك - شعور خادع بالامن .

ننتقل الى مسألة طريقة عرض الموضوع . ان هذه المنظمة تحتاج الى تدفق نقدي قدره ٦٥ مليون دولار كل شهر . ففي الشهور الاربعة الاولى من عام ١٩٨٦ انفقنا زهاء ٢٦٠ مليون دولار ولم يعد في متناول المنظمة سوى ١٥٠ مليون دولار ، وهذا المبلغ يكفي بالكاد لتغطية نفقاتها حتى شهر تموز/يوليه .واذا استطعنا حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ان نجمع كل دولار يتوقعه الامين العام وان نستنفذ كل مليم من احتياطياتنا فاننا سنبدأ عام ١٩٨٧ بلا شيءعلى الاطلاق .

وعلى حد قول الامين العام في بداية هذه المناقشة فان الازمة مازالت حقيقية بشكل يبعث على الفزع . ولكنها أجلت ببساطة ويحجبها عدم اليقين .

Digitized by UNOG Library

خامسا ، يأتي بنا ذلك الى سلسلة المقترحات . اننا نثني حقا على ما تم تنفيذه من اجراءات . ونحن نعلم انها كانت مؤلمة - وخاصة بالنسبة للامين العام ، لانه ما من مدير تنفيذي يستمتع بأن يدفع به الى عملية خفض للنفقات ، ستكون لا محالة مضرة بموظفيه وبالبرامج التي يديرها .

ومع ذلك ، فان كندا - وهي في هذا تكرر الحجج الوجيهة التي تقدم بها زميلنا من استراليا بالامس - كانت ستؤيد المزيد من الاقتطاعات . وقد كنا ، شأننا في ذلك شأن استراليا من بين القلة من المانحين الكبار التي صوتت لصالح الميزانية في كانون الاول/ديسمبر الماضي . ومع ذلك ، فقد أعربنا خلال المداولات في اللجنة الخامسة عن عدد من الانتقادات للاجراءات المتصلة بشؤون الادارة والميزانية . وعندما سمعنا صيحة التحذير التي أطلقها الامين العام في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ، وعندما شهدنا ماذا كان يحدث في مستهل العام ، وعندما علمنا ، في وقت سابق ، بما كان متوقعا لعام ١٩٨٦ ، استطعنا أن نرى انه لا يوجد مخرج آخر - اذا ما أريد للمنظمة البقاء - الا الاقتطاعات الكبيرة .

وقد تبين أن هذه الاقتطاعات ، أى هذه الوفورات ، تبلغ ٦٠ مليون دولار . وفي سبيل تحقيق توافق الآراء ، سنؤيد تلك الصفقة الشاملة . ولكن مازال ينقصنا ، كما لا يخفى على أحد ، ٤٦ مليون دولار . ولا تؤمن كندا بأن التبرعات الطوعية هي الحل ، والواقع أن هذه التبرعات - باستثناء بارز واحد - لم تقدم . كما اننا لا نعتقد بأن دفع المبالغ المستحقة عام ١٩٨٧ سلفا في عام ١٩٨٦ ، للتخفيف من أثر انخفاض الدولار الامريكي سيحقق الهدف . ونشير مرة أخرى الى أن تبرعا واحدا من هذا النوع قد تعهد به أو جرت الاشارة اليه بصورة ذات مغزى .

وبالنظر الى أن الامين العام قد تمكن من تحقيق سداد المبالغ المتأخرة فاننا نشعر بالسعادة والحماس والامتنان لمثابرته على الاقناع . ولكن بالنظر الى احتمالات عام ١٩٨٧ ، اذا لم يكن تدفق سداد المبالغ المتأخرة كافيا ، فمن المؤكد انه سيتعين على الامين العام أن ينظر ، بموافقة الدول الاعضاء ، في اتخاذ مزيد من التدابير الجذرية في وقت لاحق من فصل الخريف المقبل .

Digitized by UNOG Library

سادسا ، اننا نواجه ، مع ذلك ، لغزا محيرا . ان توصيات الامين العام ستمكننا من اجتياز عام ١٩٨٦ ، وسيقوم الفريق الرفيع المستوى ، بمهارة وحكمة ، وبتعاون يشبه المعجزات ، بوضع سياسة للمستقبل . وهذا يعني أن لدينا أجلا قصيرا وأجلا طويلا ، ولكن ليس لدينا ، كما بين زملاؤنا من اليابان بالامس ، أجل متوسط .ولكن الأزمة المالية ليست مجزأة الى مراحل ، وانما هي ظاهرة مستمرة . اخبروني بربكم ما الذى سيحدث في عام ١٩٨٧ ؟ وحتى اذا كانت توصيات الفريق الرفيع المستوى ملهمة بحق ، واذا اعتمدت في الخريف المقبل ، وحتى اذا أرست خطة للتقييم تتيح قياس الأولويات البرنامجية بصورة مرضية ، وحتى اذا اتاحت لنا جدول أنصبة جديدا ومبهرا للابصار ، فسيستغرق تنفيذها بعض الوقت حتى اذا توفرت أفضل نية في العالم . كيف سنعالج الفترة الانتقالية ؟ هل يمكننا أن نفكر في بعض المبادرات للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة التي ستتلافى تعاقب الأزمات ؟

سابعا ، ولهذا يحدونا الأمل ، عند هذا المنعطف ، أن يتسنى تأييد الصفقة الشاملة للامين العام ، بحيث لا نصبح أكثر عرضة عما نحن عليه . ولكن فلنواجه الحقيقة : ان هناك مشاكل . لقد بيّن ممثل يوغوسلافيا ، باسم مجموعة الـ ٧٧ ، ان مجموعة التدابير الكاملة المقترحة ليست مقبولة تماما . ومن الواضح انه لابد من اجراء مشاورات . بيد ان وفد بلادى يلاحظ ان خطابه كان ، كعادته ، قدوة في التوازن والاعتدال . وينطبق القول نفسه أيضا على كثير من المشاعر التي أعرب عنها زميلي ممثل الهند الذى تحدث باسم حركة عدم الانحياز . وهذا يتيح لنا أن نأمل في ان يتسنى معالجة الامور .

وهل لي أن أقول لزملائي من مجموعة الـ ٧٧ - وآمل ألا يفهم أن هذا تجاسرا عليهم - ان الأمر كان صعبا علينا ايضا . لقد كانت هناك بنود ارادت كندا ودول كثيرة اخرى ادراجها ، ولكننا لم نتمكن من ذلك . وكانت هناك ايضا بنود نتوق الى استعادتها ولكننا عجزنا عن ذلك .

Digitized by UNOG Library

وعلى سبيل المثال ، تود حكومة بلادى من صميم أعماقها - وأعتقد أن ذلك ينطبق على كثير من الحكومات الاخرى - ان تعيد الى جدول المؤتمرات اجتماع اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، التابعة للجنة المعنية بحقوق الانسان ، ومعها الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين في استراليا . والكنديون يشعرون بعميق القلق ازاء التضحية باجتماع هام للغاية يتصل بحقوق الانسان . ولم نرضخ لذلك الا لحرصنا علي الحفاظ على مجموعة التدابير كاملة واذا أعيد عرض المجموعة لتجزئتها ، فاننا سنتفاوض بقوة لانقاذ اللجنة الفرعية . وانني لا أقول ذلك من باب الاستفزاز ، ولكن لمجرد مشاطرة أحد المآزق . لقد أُجبرنا جميعا على الدخول في طريق مسدود يبعث على الضيق . ومهما حدث علينا ألا نسمح بتجزئة المجموعة ، والا فستبدو الامم المتحدة مشلولة - كما قال الامين العام - في ضوء "ما تتعرض له مقومات بقاء المنظمة ونفس سلامتها من تهديد"(A/40/PV.124 ، ص ٣).

ثامنا ، من الحيوى لجميع مداولاتنا ، بالتالي ، وجود تأييد للأمين العام . لقد طلبنا منه أن يأخذ الزمام . ونجاحنا متوقف على نجاحه . والأمين العام ممسك بزمام هذه الأزمة . وهو استمراريتنا التاريخية . ومما لا ينكر أن ولايته تنبع من الدول الأعضاء المجتمعة هنا . ولكن عندما تناط به ولاية عريضة فان تنفيذ أحكامها يقع في يديه . وما من أحد سيتابع مجرى الأمور عن قرب أكثر منه . وما من أحد في موضع أفضل من موضعه لاتخاذ المبادرات وما من أحد يعمل بنشاط أكثر منه . ودعونا نعطي الأمين العام ما للأمين العام .

تاسعا ، هناك الكثير من الجوانب المحددة الاخرى للأزمة الحالية التي يمكننا معالجتها . ولكن هذه المناقشة العامة ليست المكان المناسب لذلك . وبدلا عن ذلك تنوى كندا في المستقبل القريب أن تعمم بحسن النية ورقة على جميع الدول الأعضاء تحدد فيها عددا من النهج المحتملة تجاه المسائل الادارية والمالية . وستكون هذه النهج بالطبع مؤقتة واستطلاعية . فلا تزال أذهاننا في حالة تغير مستمر ، وهي حالة ، كما بيّن لي بعض الممثلين بمرح ، دائمة بالنسبة للكنديين . واننا نأمل في معالجة

Digitized by UNOG Library

كل شئ ، بدءا من اهتمامنا باتخاذ تدابير ادارية حازمة ، ومرورا بإمكانية تشجيع الدول لمواطنيها وشركاتها الخاصة بتقديم تبرعات تقتطع من الضرائب الى أنشطة الامم المتحدة وأجهزتها ، وانتهاء بأفكار ملائمة ليبحثها الفريق الرفيع المستوى . ونأمل في أن يكون موجزنا مفيدا للمناقشة . فنحن لا ندعي أكثر من ذلك .

عاشرا ، أعود الى البداية . اننا جميعا نؤمن بهذه المنظمة وان تفاوتت شدة ايماننا بها . وما من سبيل الى الدفاع عن تركها تضمر في شلل مالي . ولئن كان من الصحيح أن أى شلل من هذا النوع له جذور سياسية ، فمن الصحيح بنفس القدر أن المسائل الكبرى المتصلة بالسلم ونزع السلاح والتنمية وحقوق الانسان يجب ألا تكون رهينة خلاف على سجلات الحسابات . فأى جنون هذا ؟ وهل سنسمح في عالم اليوم - كما جاء على لسان الامين العام -

"الذى لايزال الصراع والعنف يمزقانه ، والذى يثقله العوز والظلم وخطر الدمار النووى"(A/40/PV.124 ، ص ٦)

لشئ يدعى "متأخرات" أن يضر بقدرة الامم المتحدة على اقامة كوكب أكثر تعقلا وتحضرا ؟

اذا كان هذا هو السؤال - ونحن نعتقد انه هو السؤال - فان الرد قاطع وبديهي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للامين العام ، الذى يرغب في الادلاء ببيان .

الامين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في ضوء البيانات التي ادلي بها في الجمعية العامة خلال اليومين الماضيين ، والمناقشات المكثفة التي أعلم انها تحدث الآن خارج هذه القاعة ، أن أحاول توضيح عدد من الجوانب الهامة للحالة المالية التي تواجهها لامم المتحدة في الوقت الراهن وفي بقية عام ١٩٨٦ . وبوجه خاص ، اعتقد أن من الضرورى أن أحاول الرد على سؤال يتردد بصورة متزايدة :

Digitized by UNOG Library

لقد توقعت في تقريرى ان يصل العجز التمويلي في عام ١٩٨٦ الى مبلغ ١٠٦ ملايين من الدولارات . ومن هذا المبلغ ٧٦ مليون دولار متصلة بصورة رئيسية بالنقص المتوقع في دفع الانصبة المقررة ، ومبلغ ٣٠ مليون دولار كان يمثل التكلفة الاضافية المتوقعة الناجمة عن انخفاض قيمة الدولار الامريكي .

Digitized by UNOG Library

ورغم أنه يمكن تحليل ومعالجة المبلغين على نحو منفصل ، لا ينبغي أن يحـــوّل ذلك انتباهنا عن أن أى تقييم دقيق للعجز في الارصدة يجب أن يأخذ العاملين فـــي اعتباره . وهذا أمر أساسي نظرا لعدم توفر أية احتياطيات .

إن العجز المتوقع يقوم على أساس الافتراض بأن على الدول الاعضاء غير الـــدول المانحة الرئيسية أن تدفع مبلغ ٥٣٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٦ . وهذا المبلـــغ يعادل اجمالي أنصبتها المقررة للعام الحالي باستثناء مبلغ ٤ ملايين دولار أمريكـــي يتوقع أن يتخلف بعضها عن دفعه لأسباب كانت قد أشارت اليها في الماضي .

إن تدابير التوفير التي طبقتها قبل هذه الدورة المستأنفة ساعدت على تخفيـــض العجز بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي - أي أن العجز تبلغ قيمته ٧٦ مليـــون دولار أمريكي .

ونتيجة للاستجابة المشجعة لنداءاتي بسداد المتأخرات ودفع الاسهامـــات الطوعية ، فإن هذا العجز سينخفض أيضا بمبلغ ٢٤ مليون دولار أمريكي - أي أنه سيصـــل الى مبلغ ٥٢ مليون دولار أمريكي . ومع ذلك فإن هذه الحالة لا يمكن تحقيقهـــا دون الشرطين التاليين ، أولا ، ان تدفع الدول المانحة الرئيسية على الاقل المبلـــغ المتوقع في تقريرى ، أي مبلغ ١٤٣ مليون دولار أمريكي ، ثانيا ، أن تسدد الـــدول الاعضاء الاخرى التي لم تدفع بعد أنصبتها المقررة لعام ١٩٨٦ ، تسديدا كاملا في الاشهر المقبلة . وهناك مجالات للتشكك . ولن يعرف ما اذا كانت هذه الشروط ستتحقق إلا فـــي أواخر عام ١٩٨٦ .

وفي ظل هذه الظروف تبدو الحاجة الى مزيد من تدابير التوفير التي اقترحتهـــا أمرا بديهيا . وهذه التدابير إن أقرتها الجمعية فمن شأنها أن تخفض عجز السيولـــة بمعدل ٣٠ مليون دولار أمريكي ، ويبقى هناك مبلغ ٢٢ مليون دولار أمريكي يجب تغطيتـــه . ولهذا ، ورغم التطورات الايجابية الاخيرة ، لا تزال هناك حاجة الى أن تتخذ الجمعيـــة العامة والدول الاعضاء مزيدا من الاجراءات بغية ضمان أن تتمكن المنظمة في الوفـــاء بالتزاماتها لعام ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

وآمل أن يتضح من هذه الملاحظات أن الأزمة المالية المباشرة التي تواجه الأمم المتحدة يمكن تلافيها دون افلاس هذا العام . ولكن لن نتمكن من تحقيق ذلك ما لم تقرر هذه الدورة تدابير توفير تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار أمريكي في شكل توفيرات اضافية ، وما لم يكن هناك مزيد من التجاوب مع ندائي بتوفير أرصدة إضافية سواء عن طريق تسديد المزيد من المتأخرات والاسهامات الطوعية أو عن طريق سداد الدول الأعضاء لجزء من أنصبتها المقررة لعام ١٩٨٧ .

لا أود بأية صورة أن أقلل من شأن الاستجابة التي تمت حتى الآن للحالة الطارئة ولنداءاتي . فالتسديد الفوري الذي قامت به ٢٦ دولة عضوا لكامل أنصبتها المقررة قد خفف مشكلة السيولة التي تعد صعبة بصفة خاصة نظرا لعدم توفر الاحتياطيات . إن سداد المتأخرات وتأمين اسهامات طوعية رئيسية يساعدان مساعدة مباشرة على تخفيف عجز السيولة الذي ذكرت في تقريري أنه سيظل قائما حتى بعد اقرار تدابير التوفير . والحقيقة أننا لا نزال نحتاج الى المزيد . فالمبلغ سيزيد اذا تراكمت المتأخرات قبل نهاية العام . ولابد من مراقبة الحالة بعناية .

وأود أن أوجه تحذيرا يتعلق بالمجموعة الاجمالية من تدابير التوفير التي طرحتها أمام هذه الجمعية . إن هذه المجموعة تمثل توازنا هشا . فبعض التدابير سيكون محل اعتراض دولة أو أكثر من الدول الأعضاء ، في الوقت الذي ستعترض فيه دول أعضاء أخرى على غيره من التدابير . لقد حاولنا أن نوزع التخفيضات بصورة متناسبة على البرامج والأنشطة . وسيكون من الصعوبة بمكان أن نحقق الوفورات المطلوبة اذا ما جرى الاخلال بهذا التوازن . وأود أن أحث جميع الدول الأعضاء ، عند تناولها لجميع جوانب الأزمة المالية الآنية وبعد ذلك لمشكلة الميزانية على المدى الطويل ، أن تسترشد بالأهمية الحيوية لمون وتعزيز قدرة الأمم المتحدة .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع هنا اليوم بناء على طلب الأمين العام لمناقشة ما أسماه بأخطر أزمة مالية في تاريخ الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة . ونحن نفعل ذلك بقلق بالغ وبشعور حقيقي بالاحباط . فمنذ بضعة أشهر احتفلنا بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة عن طريق اعرابات عن التاييد القوي لهذه المنظمة الدولية قدمت شخصيا على أرفع المستويات .ولكننا نواجه اليوم حالة تهدد وجود وسلامة الامم المتحدة ذاتها .

لقد تصرف الامين العام بصورة سليمة للغاية بمقتضى المادة التاسعة والتسعين من ميثاق الامم المتحدة . وعند اختتام الجزء الرئيسي من الدورة الاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة حذرنا من خطورة المشكلة . وفي هذه الحالة يميل المرء الى فلسفة الامور ، خاصة عندما يكون في موقفي . إن الدول الاعضاء التي تواجه مثل بلادى قيودا كبيرة في الموارد والتي اعتبرت من الصحيح أن تفي بالتزامها بموجب الميثاق ، يصعب عليها أن تفهم لماذا تخفق بعض الدول الغنية من جميع النواحي في الوفاء بهذا الالتزام الذى أدرجته بنفسها في الميثاق في المقام الاول .

بيد أننا نعتقد أن الازمة المالية الراهنة التي تواجه الامم المتحدة تحتاج الى أكثر من نهج فلسفي . نحن بحاجة الى أن ننظر الى الحالة نظرة متفحصة والى آثارها في المدى القصير والمدى الطويل على حد سواء . ويرى وفد بلادى أن البيان الذى أدلى به الامين العام يوم الاثنين وتقريره ، وكذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والوثائق الاخرى ذات الصلة بالموضوع المتوفرة لهذه الدورة المستانفة ، كلها أمور تساعدنا في تناول هذه المسالة وفي التوصل الى اتفاق بشأن ايجاد الحلول الممكنة .

وإذ نتناول المسالة ، يود وفد بلادى أن يعرب أولا عن تاييده التام للبيان الذى أدلى به بالامس رئيس مجموعة الـ ٧٧ . إن الامم المتحدة ما فتئت تواجه أزمة سيولة من نوع أو آخر منذ الستينات ، ولكن الازمة لم تصل في الماضي الى المستوى الذى تؤثر فيه تاثيرا خطيرا على وجود المنظمة . ولا يسع وفد بلادى إلا أن يعرب عن أسفه لان بندا من هذا النوع ما فتىء يدرج على جدول أعمال الامم المتحدة عاما بعد

Digitized by UNOG Library

عام بالرغم من النداءات العديدة التي وجهتها الجمعية العامة الى الدول الاعضاء ودعتها الى الوفاء بالتزاماتها المالية - خاصة وأن حل المشكلة موجود بالفعل في متناول الدول الاعضاء ، بمعنى أن التمسك المخلص بالميثاق لا يدع مجالا لظهور حالة طوارىء مالية مثل الحالة التي تواجهها الامم المتحدة اليوم .

إن الازمة الحالية أزمة عجز في الارصدة تنبثق عن تراكم العجز عبر السنين . وهذا العجز يعود الى امتناع بعض الدول الاعضاء عن سداد انصبتها المقررة في تجاهل تام لالتزاماتها بموجب الميثاق بتحمل مسؤولياتها المالية كما تم تحديدها على أساس مبدأ القدرة على الدفع* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكيكا (ليسوتو) .

Digitized by UNOG Library

وقد وصل العجز الحالي في الامم المتحدة الى مرحلة يجعل من المستحيل التغلب عليه باللجوء الى الاحتياطات المختلفة مثل صندوق رأس المال العامل والحساب الخاص . ولا يمكن أن تستمر هذه الحالة على ما هي عليه . وعلى المدى القصير يمكننا أن نواجه مشكلة تغطية الاحتياجات المالية المباشرة للمنظمة العالمية من أجل ضمان ادارتها اليومية ، ولكن لا يمكن أن نتجاهل المشكلة الأوسع نطاقا وهي الاختلاف بين الدول الاعضاء حول كيفية تمويل واستخدام المنظمة . وفي رأينا ، أن الازمة التي تواجهها الامم المتحدة اليوم هي ظاهرة لمشكلة أعمق انبثقت عن تآكل الايمان بمفهوم تعددية الاطراف . وعلى ذلك ، ينبغي أن نسمي هذه المشكلة مشكلة سياسية بدلا من مشكلة مالية .

وبما أن الازمة الحالية تعود أساسا الى عدم سداد عدد كبير من الدول الاعضاء لانصبتها المقررة للامم المتحدة ، ينبغي علينا أن ننظر الى المشكلة على أنها تنبثق عن قرارات صادرة عن الدول أكثر من كونها مشكلة ايجاد موارد . ان وفدي يعتقد أن لب المشكلة يكمن في عدم الاستعداد الواضح لبعض الدول الاعضاء للوفاء تماما بالتزاماتها المالية كما حددتها الجمعية العامة ، وفقا للمادة ١٧ (٢) من الميثاق . وهناك اتجاه من جانب بعض الدول الاعضاء لتغليب الاخذ بالقرار الوطني على الالتزام المنبثق عن الميثاق فيما يتصل بسداد الانصبة المقررة الى الامم المتحدة . ولا يمكن للمرء أن يتجاهل حقيقة أن هذه الدول أصبحت ، عن طريق الاخذ بالقرار الوطني بالذات ، أطرافا في الميثاق في المقام الاول . وبعد أن أصبحت الدولة طرفا في الميثاق ، فان الالتزامات المنبثقة عنه ينبغي ، في رأينا ، أن تكون المبدأ السائد الذي يحكم أعمالها تجاه الامم المتحدة . والامن الجماعي ، وهو المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه الامم المتحدة ، يستند الى قبول كل الاطراف للمسؤولية الجماعية ، بما في ذلك المسؤولية المالية . ونحن نعتقد أنه ليس هناك مجال للوفاء بتلك المسؤوليات بشكل انتقائي ، عكس ما تود بعض الدول الاعضاء أن تقنعنا به .

Digitized by UNOG Library

كما أكدنا في اللجنة الخامسة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، فان بنغلاديش قد تميزت دوما بموقف مبدئي فيما يتصل بالالتزامات المنبثقة عن كونها طرفا في ميثاق الامم المتحدة وأعتقد أن هذه الحالة تنطبق على معظم الاعضاء هنا . وفي رأينا ، فان حل المشكلة يكمن في تصور الدول الاعضاء للاولوية التي ينبغي ايلاؤها لمسالة الانصبة المقررة للامم المتحدة . ونرى أن هذا الالتزام يشكل جزءا لا يتجزأ من جميع الالتزامات الاخرى المنبثقة عن الميثاق . والامر غير المقبول هو أن بعض الدول الاعضاء تمتنع عن سداد انصبتها المقررة الى الامم المتحدة على أساس مواقف وطنية مبدئية ، أو نتيجة لمقررات اتخذت على المستوى الوطني ، الامر الذى يتناقض مباشرة مع الميثاق .

ويدرك وفدى تماما أن هناك اختلافا خطيرا بين الدول الاعضاء بشأن اجراءات الميزانية المتعلقة بتخصيص واستخدام موارد الامم المتحدة . ولكن هذا الاختلاف لا يمكن التغلب عليه الاّ من خلال المفاوضات ، ولا يمكن حله بعمل منفرد بالامتناع عن سداد الانصبة المقررة مما يؤدى الى خلل في اجراءات ميزانية المنظمة . وقد بات من المحتم اجراء حوار بنّاء وتطوير هذا الحوار لتحقيق حل دائم لهذه المشكلات . وفي هذا الصدد ، يتطلع وفدى الى نتيجة الاعمال التي يضطلع بها فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذى أنشأته الجمعية العامة لاستعراض كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة ، ويحدونا الامل بأن حلولا عملية سيتم التوصل اليها . لذلك نعتقد أنه ليس من الحكمة أن نصدر حكما على مسائل الادارة والميزانية في الامم المتحدة دون أن نرى أولا نتائج عملية الاستعراض تؤتي ثمارها .

اسمحوا لي أن أؤكد في هذه المرحلة ، أن وفدى يؤيد تاييدا تاما الرأى القائل بأن الميزانية البرنامجية في الامم المتحدة ينبغي أن تستهدف تحقيق الحد الاقصى من فعالية التكاليف . وفي بياننا في تشرين الاول/أكتوبر الماضي في المناقشة العامة بشأن ميزانية الامم المتحدة لعام ١٩٨٦-١٩٨٧ ، ذكرنا أن سياسة الامين العام بشأن ممارسة "أقصى قدر ممكن من تقييد الميزانية" يمكن تقبلها كاملا بوصفها تدبيرا من شأنه تحسين ادارة الموارد لا كأساس للحد من البرامج المصرح بها أو تأجيل

Digitized by UNOG Library

هذه البرامج . وعلاوة على ذلك ، ونظرا لأن الميزانية قد تم اعدادها في اطار المعايير الصارمة للخطة المتوسطة الأجل ، ليس هناك أى مجال لاعادة تأجيل البرامج . وحتى لو أتيح هذا المجال ، ينبغي أن يكون محدودا لا يتجاوز حد الاستعانة بموارد اضافية . وأن النشاط الذى تم اقراره على النحو المناسب لا يمكن تأجيله بشكل تعسفي أو الغاؤه بسبب عدم وجود الموارد أو أى أسباب فنية أخرى . واذا امتثلنا بالتزامنا بموجب الميثاق ، ينبغي أن لا يكون اهتمامنا بحجم أو معدل نمو الميزانية ، بل ينبغي أن يتعدى الى اهتمامنا بمدى الفائدة التي نحصل عليها من البرامج .

أما فيما يتعلق بالتدابير المطلوبة على شكل عاجل للحصول على موارد اضافية للقضاء على أزمة السيولة الراهنة ، فنحن نؤيد الأعمال التي اقترحها الأمين العام في الفقرة ٣٦ من تقريره . ونود أيضا أن ننضم الى النداء الذى وجهه الأمين العام الى الدول الأعضاء التي لم تقم بسداد أنصبتها بأن تسددها على وجه السرعة .

أما فيما يتعلق بالتدابير المقترحة من جانب الأمين العام في الفقرات من ٣٠ الى ٣٥ نعتقد أن من المناسب أن نحصل على معلومات مفصلة تسهل عملية اتخاذ القرار من جانب الجمعية العامة . وفيما يبدو يتضمن التقرير مجموعة اجمالية . وان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد أوصت أيضا بأن التدابير المقترحة "ينبغي النظر اليها على أنها مجموعة اجمالية" . ومع ذلك نعتبر أن أى قرار نتخذه ينبغي أن يقوم على أساس دراسة مستفيضة متأنية لجميع التدابير المقترحة ، وبوجه خاص ، للاختيارات أو البدائل الممكنة الأخرى . وأحد هذه البدائل ، باعتقادنا هو الحصول على قروض من السوق التجارية ، وبديل آخر هو أن نقترض لفترة قصيرة من منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة لديها حالة سيولة أفضل في هذه المرحلة .

واذ يتقدم وفدى بتأييده الكامل لجهود الرئيس وجهود الأمين العام للتغلب على الأزمة المالية الراهنة ، يود أن يؤكد على حقيقة أن تأييد الأمم المتحدة أو عدم تأييدها لا ينبغي أن يسترشد باعتبارات ضيقة ومنحرفة . بل على العكس من ذلك ، نعتقد اعتقادا راسخا أن نظرة واسعة النطاق وشاملة على أهداف وأغراض وفائدة منظومة الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة ككل ، ينبغي أن تلهم مداولاتنا هنا . وينبغي أن نكون واقعيين في منهجنا وعمليين في توصياتنا . وان ماتحتاجه هذه المنظمة التي نلتزم جميعا بدعمها هو روح التعاون البناء . وان فشلنا اليوم ستترتب عليه آثار واسعة المدى في الغد تتجاوز فهمنا . فلنعمل معا لصالح هذه المنظمة .

السيد مويا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أتناول مضمون بياني ، أود أن أعرب عن حزن حكومة وشعب المكسيك لوفاة السيد راؤول بيربيتش ، الاقتصادي والسياسي الارجنتين البارز الذي أسهم بالكثير في قضية التنمية وتحرير الشعوب ، وبوجه خاص ، في أمريكا اللاتينية . وأود أن أنقل ، من خلال وفد الارجنتين ، عزاء المكسيك حكومة وشعبا الى حكومة وشعب الارجنتين .

أود ، بالمثل ، أن أضم صوتي الى البيانات السابقة التي أعربت عن التضامن مع وفد الاتحاد السوفياتي بشأن الاضرار المحزنة المترتبة على الحادث المؤسف الذي وقع لاحد المفاعلات النووية السوفياتية .

وفي الوقت الذي نجد فيه أن العالم قد نكب بالعديد من المشاكل الخطيرة التي تهدد سلم وأمن الدول والافراد ، وبأزمة اقتصادية حادة ، أضرت بصفة خاصة بالبلدان النامية ، وبالمجاعة في بعض البلدان وبهبوط سريع في نوعية الحياة في بلدان أخرى ، وباستمرار مسارح الصراع والتوتر في مختلف المناطق ، وبانبثاق بؤر أزمات جديدة ، وبالاضطرار الى دراسة قضايا خطيرة أخرى مثل الديون الخارجية ،والتمويل ، والفصل العنصري ، ونزع السلاح ، والارهاب ، فان مما يثير الجزع أن نجد ، نحن الدول الاعضاء في الامم المتحدة لزاما علينا أن نولي الاولوية للازمة المالية الراهنة للمنظمة .

Digitized by UNOG Library

تود بلادي ان تسجل اتفاقها مع الامين العام عندما قال ان هذه الازمة :

"... في المقام الاول - ازمة سياسية ... فهي تنشأ ... من التنصل من الالتزامات المنبثقة عن الميثاق" (A/40/124 ص ٣-٥)

وان اصولها ترجع الى التحول المتعمد عن تعددية الاطراف من جانب بعض الدول ، والى ما يصاحب هذا من الافتقاد الواضح لارادتها السياسية في التفاوض في هذا المحفل وفي ان تكون جزءا من مجتمع يتكون من امم ذات سيادة ، مع كل ما يترتب على الديمقراطية من نتائج .

اننا نتفق ايضا مع امم اوروبا الغربية في رايها ، وهو راي تشاركها فيه غالبية الدول الاخرى ، بأن الالتزامات المالية المترتبة داخل منظومة الامم المتحدة لا يمكن ولا يجب ان تلغيها من جانب واحد دول تعهدت بها ، كما لا يمكن الادعاء بأن مسؤولية ذات طابع دولي يمكن التخلص منها بقرارات داخلية .

يبدو ايضا انه مما لا يمكن تفسيره اننا نجتمع هنا اليوم لنعتمد ونقر حذفا في برامج الاعمال تبلغ قيمته ٧٦ مليونا من الدولارات الامريكية بسبب خفض انفرادي لبعض الانصبة ، في عام تقوم فيه البلدان الصناعية - التي تتحمل كما تقضي العدالة الجانب الاكبر من عبء المسؤولية المالية تجاه المنظمة - بتحقيق مدخرات تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ بليونا من الدولارات نتيجة انخفاض اسعار النفط .

اننا نشارك الامين العام في قلقه البالغ بشأن الازمة المالية الداخلية الراهنة ، وبشأن اصولها ونتائجها . وكما ذكر وزير خارجية المكسيك في الدورة التذكارية الاربعين للجمعية العامة .

"ان ما نواجهه ليس هو قضية كفاءة ادارة وانما هو قضية فعالية جهاز الامم المتحدة . وبدلا من ان نواجه المسائل المتعلقة بتنظيم الموارد وادارتها فاننا نواجه المصالح المكرسة ومشاكل جديدة تقوض دعائم القرارات اللازمة لحل المشاكل واحراز التقدم". (A/40/PV.46 ص ٥٧-٥٨)

Digitized by UNOG Library

اننا نشارك البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز . لقد اعربت تلك البلدان عن قلقها في الاجتماع الوزاري الذي عقد مؤخرا في نيودلهي :

"بشأن المحاولات المتكررة المتزايدة لإضعاف وتقييد دور الامم المتحدة وتقويض مبدأي المساواة في السيادة والعمل الديمقراطي اللذين تقوم عليهما" .

بعبارة أخرى المبادئ نفسها التي أسسنا هذه المنظمة عليها منذ ٤٠ سنة وهي : حفظ السلم والامن الدولي ، وانماء العلاقات الودية بين الامم ، وتحقيق التعاون الدولي ، وان تكون مرجعا لتنسيق أعمال المجتمع الدولي . تلك مهام كبيره ، واذ نسعى الى القيام بها نضع ميزانية بعيدة عن المغالاة ، وبخاصة اذا ما قيست بالانفاق على التسلح وبالنمو في ميزانيات وطنية في العقد الماضي ، أو بفوائد اقتصادية كبرى احدثتها المنظمة نفسها والمجتمع الدبلوماسي الموجود في مدينة المقر .

اننا نكرر ان الحل الشامل للمشكلة يتطلب الارادة السياسية ، والاحترام للالتزامات والرغبة في التفاوض . وعلى اساس تلك المبادئ تشارك المكسيك في فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المشكل من ١٨ عضوا لدراسة المشاكل الادارية والمالية طويلة الامد التي تواجه الامم المتحدة ؛ الا ان النتائج التي توصل اليها الفريق لا يمكنها ان تعالج الافتقار الواضح الى الارادة السياسية من جانب دول معينة .

تتطلب الحالة الراهنة اتباع نهج واقعي . ويود وفد المكسيك ان يعرب عن تأييده وامتنانه للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار للتفاني الذي يتناول به الحالة ، وبشكل عام للخطوات التي اتخذها ممارسة لاختصاصه لحل المشاكل القصيرة الامد .

الا اننا نود ان نعبر عن عدد من الافكار بشأن محتوى التدابير التي تتخذها الجمعية العامة والتي ينبغي ان تكون كمية ونوعية وتعد اجراءات مؤقتة أو استثنائية .

بشكل عام ، نرى ان هذه التدابير ينبغي ألا تقيد قدرة المنظمة على القيام بمهامها وفقا للاختصاصات المناطة بها بموجب ميثاق سان فرانسيسكو ، والا يترتب عليها

Digitized by UNOG Library

سوى أقل قدر من الاثر على مصالح البلدان النامية ، دون الحد من برامج المساعدة أو التعاون ، وان تضمن لتلك البلدان امكانية الاسهام بشكل فعال في مختلف أجهزة منظومة الامم المتحدة .

ان خفض أو تأجيل أنشطة اجتماعات معينة وافرقة عمل ينبغي ان يكون مؤقتا ، وينبغي ان يطلب الى الاجهزة المتأثرة ان تشارك في ترشيد أنشطتها وذلك حتى يمكن للوفورات المحققة ان تسهم بشكل حقيقي في حل الازمة المالية ، وحتى لا تهدد التأجيلات والتخفيضات المؤقتة أنشطة الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، نشعر بالقلق بشكل خاص بشأن أنشطة الفريق العامل المعني باعداد اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم ، وهو فريق فريد من نوعه في اللجنة الثالثة ، وعمله التشريعي الهام في تقدم ، وينبغي عدم الغاء اجتماعاته المقرره في الربيع والتي تبلغ نفقاتها قدرا ضئيلا .

نود أيضا ان نشير الى انه رغم الحالة الاقتصادية الحرجة في بلادنا ، سوف نسدد في القريب ما تبقى من حصتنا المقررة لعام ١٩٨٥ وذلك حتى يمكننا في المستقبل ان نستهلك بدفعات متتالية الحصة المتعلقة بهذا العام . اننا نلاحظ ان هذا النوع من الجهد الاقتصادي من جانب البلدان النامية ، وهو جهد له أثر كبير نسبيا على البعض منها ، يختلف تماما عن المسلك الاقل تعاونا من دول أخرى ذات اقتصادات أكبر .

وعن طريق ارادة الاغلبية سوف تحيا الامم المتحدة رغم العقبات المالية التي تواجهها الآن . وسوف تظهر بهذا ان الاهمية الحقيقية للمنظمة تكمن في العمل المنسق وفي الفرصة التي تتيحها للمواقف التوافقية ، وليس في الثقل المحدد الذي يمارسه أي عضو معين . وسيكون من الواضح أيضا انه من واقع الانصبة ، تسهم البلدان الفقيرة في أعمال المنظمة بقدر أكبر مما تسهم به دول صناعية معينة ، واننا لم نفقد ايماننا بهذه المؤسسة التي تمثل المجتمع الدولي ، والتي فعلت الكثير من أجل السلام وانهاء الاستعمار والتنمية والتعاون في العالم . واذا لم تقم الامم المتحدة ، لكان من الواجب انشاؤها .

Digitized by UNOG Library

اننا نعرف ان المنظمة ليست كاملة ولكنها قابلة لتحقيق الكمال وان اجراءاتها وعملها - شانها شان اية منظمة انسانية - ينبغي ان تكون موضع استعراض دائم دقيق بغية زيادة انتاجيتها وتوجيه نظامها لتحقيق اهدافها بافضل طريق ممكن . ونحن مقتنعون أيضا بان هذه المهمة الاساسية ينبغي الا تضعف الامم المتحدة أو تسمح للآراء الانعزالية بان تسود على رأي الاغلبية .

نحن نرى انه من واقع الازمة التي تواجه الامم المتحدة اليوم ، ينبغي ان تخرج المنظمة بقوة جديدة . اننا نعتقد انها اختبار للإرادة السياسية لكل دولة من الدول الاعضاء فيها وللجوهر القانوني والاخلاقي لسلوكها الدولي . اننا نرى انه الى جانب التخفيضات في الميزانية والتدابير الطارئة التي نعتمدها ، علينا ايضا ان نزيد جهودنا لتحقيق اسهام أكثر فعالية ومسؤولية ، وتفكير أفضل واكثر دينامية في طبيعته ، عند تنفيذ المهام الموكولة الى جميع أجهزة الامم المتحدة وهيئاتها الفرعية .

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي في نفس الوقت ان نبدأ حملة واسعة النطاق للتعريف بالامم المتحدة وما تعنيه بالنسبة لسلم العالم وتنميته وتدوين القانون الدولي واجراء الحوار بين الدول والمحافظة على حقوق الانسان والنهوض بنوعية الحياة لجميع افراد البشر ، وذلك بهدف منع وقوع الكارثة النهائية . وينبغي ان يكون الهدف من تلك الحملة هو التصريح بأن هذه الاعمال ضرورية جدا وان لها أهمية كبيرة وأولوية قصوى ولا يمكن التخلي عنها . ويجب ان يشارك فيها الجميع . وان أي جهد سياسي أو اقتصادي ، سواء كان كبيرا أو صغيرا ، للمشاركة في الاحتياجات المادية يجب أن يهون في سبيل تحقيق مبادئ المنظمة ومقاصدها . وتؤيد المكسيك بالكامل ، في ممارستها لإرادتها السياسية جميع هذه الاهداف والمقاصد بروح مسالمة من التفهم والتعاون العالمي .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تعلق جمهورية بلغاريا الشعبية أهمية كبيرة على هذه الدورة المستانفة للجمعية العامة التي تنعقد للنظر في المشكلات المالية للمنظمة . وكما ورد في تقرير الامين العام ، تبلغ هذه المشكلات من العظم درجة ،

"تجعل لها آثارا بالغة على قدرة المنظمة على الاستمرار وعلى فعاليتها حاضرا ومستقبلا في تعزيز الاهداف الحيوية التي انشئت من أجلها" .(A/40/1102 ، الفقرة ١)

ومنذ شهور قليلة فقط احتفل المجتمع الدولي رسميا بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة . وأكدت من جديد غالبية الوفود في البيانات التي أدلت بها في هذه المناسبة الهامة ، على دور الامم المتحدة وأهميتها باعتبارها المحفل الدولي الوحيد الذي اوكلت اليه المهمة الاساسية لتعزيز السلم والامن الدوليين وتنمية العلاقات الودية بين الشعوب . وجرى الاعتراف بالاجماع على ان الامم المتحدة تحظى بهيبة كبيرة باعتبارها أنسب هيئة للنظر في المشكلات العالمية السياسية والاقتصادية وغيرها التي تواجه البشرية وايجاد حلول لها ، وباعتبارها اداة فعالة للإضطلاع

Digitized by UNOG Library

بالبرامج المختلفة لمساعدة البلدان النامية والبلدان الاقل نموا . وإذ قلنا ذلك فاننا جميعا مقتنعون بأن الامم المتحدة لم تستغل حتى الآن جميع امكانياتها وانه ينبغي لها ان تقوم بدور أكثر فعالية في الحياة الدولية .

والصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة اليوم تجعل من الضروري ان نبحث مسالة فاعلية الامم المتحدة في القيام بدورها ، وتكتسي هذه المسالة ابعادا سياسية أعظم في ضوء المهام الموكلة الى الامم المتحدة ، والحالة الدولية البالغة التوتر في الوقت الراهن . فزيادة سباق التسلح وبصفة خاصة في المجال النووي ، والمحاولات المستمرة لعسكرة الفضاء الخارجي ، والتدخل الصريح في الشؤون الداخلية لبلدان لها سيادة ، وزيادة حدة الصراعات الدولية ، والاستمرار في اجراء التجارب النووية ، كلها مشكلات تتطلب من الامم المتحدة العمل الفعال والاستجابة السريعة . وهناك مشكلات اخرى لا تقل أهمية ، يجب على الامم المتحدة ان تجد لها حلا ، وهي تتعلق بالقضاء على المشكلات الاقتصادية للبلدان النامية واقامة علاقات منصفة غير تمييزية بين الدول في مجالات التجارة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا وكذلك ضمان الامن الاقتصادي للدول .

وبعبارة أخرى ، يجب العمل اليوم أكثر من أي وقت مضى على تعزيز دور الامم المتحدة في عملية تحقيق السلم والامن الدوليين على اساس صلب . ولا شك ان تحقيق جميع هذه المهام يستوجب ان يكون للامم المتحدة اساس مالي مستقر وهيكل تنظيمي سليم . ولهذا السبب نعتقد ان مسالة الصعوبات المالية للامم المتحدة مسالة سياسية هامة .

ومن الواضح ان السبب الاساسي للتدهور الراهن في الحالة المالية للمنظمة هو القرار الانفرادي الذي اتخذته الولايات المتحدة الامريكية باجراء تخفيض ملموس في نصيبها في الميزانية العادية للمنظمة . ان هذا العمل التعسفي من جانب الولايات المتحدة الذي يتجاهل الاهداف السامية والاعمال التي تضطلع بها المنظمة والبرامج التي اعتمدتها ، يمكن النظر اليه باعتباره انتهاكا صارخا لالتزامات الدول الاعضاء بموجب ميثاق الامم المتحدة .

ويشارك وفد جمهورية بلغاريا الشعبية تماما القلق العميق الذي أعرب عنه

Digitized by UNOG Library

الامين العام بشأن الحالة المالية الحرجة للامم المتحدة . ونعتقد انه يجب اتخاذ اجراءات مناسبة لإصلاح هذه الحالة . كذلك فإننا نؤيد جهود الامين العام لضمان إستخدام الموارد المتاحة استخداما فعالا ، ولزيادة فاعلية أنشطة المنظمة العالمية في حدود الموارد المالية المتاحة ، وبالاضافة الى ذلك يقدر وفد بلغاريا المبادرات التي اتخذتها الدول الاعضاء استجابة لنداء الامين العام . وفي هذا الصدد فاننا ننظر بشكل ايجابي على وجه الخصوص الى المبادرة التي اتخذها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالاسهام الطوعي بمبلغ ١٠ ملايين دولار في الحساب الخاص للامم المتحدة .

لقد استجاب بلدي أيضا بطريقة ايجابية لنداء الامين العام وقدم مليون دولار للميزانية العادية ويمثل هذا المبلغ أكثر من ٩٥ في المائة من نصيبنا المقرر لعام ١٩٨٦ . وتدرس حكومة بلادي حاليا امكانية إسهام بلغاريا الطوعي في الحساب الخاص للامم المتحدة .

وقد أحاط وفد بلغاريا علما بتقرير الامين العام A/40/1102 ويقدر الجهود التي بذلها في حدود صلاحياته لوضع اجراءات واساليب محددة من شانها تحسين الحالة الراهنة . وقد أدت هذه الجهود الى توفير موارد اضافية للمنظمة تغطي جزءا كبيرا من العجز المتوقع في الميزانية . ويعتقد وفد بلادي ان التخفيضات المقترحة في التقرير ينبغي ان تركز بصفة خاصة على البرامج القديمة التي لم تعد لها فعالية والتي أصبحت عديمة الفائدة وذلك دون احداث أي ضرر بتنفيذ البرامج الاساسية للامم المتحدة للوفاء بمقاصدها ومهامها الاساسية وذلك عن طريق حل المشاكل الحيوية لعصرنا . واقصد بذلك مشكلة الحرب والسلام ، ومشكلة الاستمرار في عملية انهاء الاستعمار ، ومشكلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المشكلات .

Digitized by UNOG Library

أما وقد قلت ذلك ، فان الوفد البلغاري يعتقد أن من غير المناسب تخفيض أو الغاء البرامج المعتمدة في اطار الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . وفي رأينا أن هذه البرامج هامة بصورة خاصة ليس فقط من منظور تنمية العلاقات بين الشرق والغرب ولكن أيضا أنها تفيد العديد من البلدان النامية .

أما فيما يتعلق بالتدابير ذات العملة بالموظفين ، فاننا نعتقد أن تجميد تعيين موظفين جدد في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ليحلّوا محل الموظفين المؤقتين الذين تنتهي عقودهم بعد خطوة من شأنها أن تحدث اختلالا خطيرا بالتمثيل الجغرافي العادل للدول الاعضاء ، الامر الذي يتعارض مع المقررات المتخذة بموجب قرار الجمعية العامة ١٢٠/٣٥ .

وفي الختام أود أن أؤكد أن وفدي على اقتناع بأن الامم المتحدة لن تتخلى عن ممارسة التاثير الايجابي في الحياة الدولية . إن جمهورية بلغاريا الشعبية على استعداد للعمل كما فعلت في الماضي ، في حدود امكانياتها لتعزيز هيبة وفعالية الامم المتحدة تمشيا مع الميثاق . وقد تم الاعراب عن هذا الموقف في المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي البلغاري الذي انفض مؤخرا بالكلمات التالية :

"إن بلغاريا ستواصل بدأب دعم الامم المتحدة وستفي بالالتزامات التي اضطلعت بها بوصفها عضوا في مجلس الامن ."

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نجتمع حاليا في دورة مستأنفة لبحث الازمة المالية للامم المتحدة بينما لا يزال يدوي في أذهاننا صدى الالتزامات الرنانة بمقاصد ومبادئ الميثاق التي التُزم بها في الذكرى الاربعين للامم المتحدة . وعلى الرغم من الغرابة التي قد تكتنف هذا ، تظل الحقيقة هي أن الامم المتحدة تواجه أخطر أزمة مالية في تاريخها الذي يبلغ أربعة عقود . ويتوجب علينا جميعا الآن ترجمة التزامنا الى خط محدد من العمل لاخراج الامم المتحدة من المأزق المالي الراهن الذي تمر به .

ولحسن الحظ أن هذه المهمة الشاقة سُهّلت الى درجة كبيرة بفضل النظرة الموضوعية الشاملة والتحليل الواضح اللذين قدمهما الامين العام في تقريره عن الازمة

Digitized by UNOG Library

المالية الراهنة للامم المتحدة ، الوارد في الوثيقة A/40/1102 . إن ذلك التقرير والبيان الاستهلالي النير الذي أدلى به الامين العام عن الموضوع بتاريخ ٢٨ نيسان/ابريل يشخّصان على نحو صحيح الاعتلال المالي الذي ينتاب الامم المتحدة . ويوثق التقرير أيضا عددا من تدابير التوفير التي اتخذت بناء على مبادرة الامين العام . وتقدر الوفورات بمبلغ ٣٠ مليون دولار . وقد نالت هذه التدابير تأييدا منقطع النظير لدى وفدي الذي يقر بالحاجة تغلب الامم المتحدة على الازمة الراهنة .

وبصورة مماثلة ، نرحب بالخطط الاخرى الرامية الى تخفيض النفقات كما هو مقترح في تقرير الامين العام . وتبلغ الوفورات المقدرة في هذه الفئة ٣٠ مليون دولار أخرى .

بيد أن هذه تدابير طوارئ خاصة يؤيدها وفدي كمجموعة متكاملة تمثل حلا وسطا بالنظر الى ضرورة التغلب على مشاكل السيولة النقدية المباشرة والحادة التي تواجهها الامم المتحدة . واذا جزّئت هذه المجموعة فان وفدي يحتفظ بحقه في تقديم مقترحات أخرى ، ولا سيما فيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بأقل البلدان نموا .

وكما سبق القول ، على الرغم من أننا نرحب بهذه التدابير في اطار الازمة المالية الراهنة التي تواجه المنظمة ، من الواضح تماما أننا يجب أن نلجأ الى تدابير أخرى . وأول ما يتبادر الى الذهن ومن الحّ التدابير في هذه الفئة هو ضمان قيام الدول الاعضاء المتأخرة عن تسديد ما عليها بدفع اشتراكاتها . وكذلك دفع جميع الدول الاعضاء لاشتراكاتها المقررة بسرعة ، أي أن هذه الاشتراكات يجب أن تدفع في أبكر وقت ممكن من السنة . والواقع أنه بقدر ما يتعلق الامر بوفدي نحن مستعدون أن نوافق حتى على اقتراح دفع الدول الاعضاء لجميع المبالغ المستحقة عليها لفترة السنتين أو لجزء كبير من هذه المخصصات في شهر كانون الثاني/يناير من السنة الاولى من فترة السنتين .

وفي هذا الصدد أجدني مضطرا الى القول إنه اذا كان بلد من أقل البلدان نموا ، مثل نيبال ، ليس عليه متأخرات ويدفع الاشتراكات المقررة عليه بسرعة فلا يمكن

Digitized by UNOG Library

أن يوجد أي عذر للآخرين في التلكؤ في الدفع ، ولا سيما إن كان هؤلاء الاعضاء ينعمون بوافر من الموارد وبلغوا مرحلة متقدمة من التنمية .

دعوني أعود الى العلة المألوفة المتمثلة في المتأخرات التي طال أجلها على بعض الدول الاعضاء - وأنا أشير طبعا الى الدول التي لا تواجه أية حالة اقتصادية حرجة . فمن الواضح أنه يجب ايجاد علاجات لاعتلال صحة الامم المتحدة وتنفيذها . ويزداد الامر الحاحا لان الحالة تعقدت الآن - ولعلني أضيف أن ذلك جاء خلافا للواجبات التي نص عليها الميثاق - بلجوء كبار المساهمين الى حجب مبالغ انتقائية وبصورة مفاجئة .

والمشكلة الحقيقية ، كما نراها ، ليست أن بعض البلدان لا تستطيع دفع المبالغ المتأخرة عليها أو أن دولا أخرى اضطرت الى حجب المدفوعات لبيان نقطة أو نقطتين . فكل ما يؤكد هذا هو الحقيقة الواضحة والتعيسة التي مفادها أنه يبدو أن ثمة انزلاقا خطرا في الالتزام السياسي لبعض البلدان تجاه الامم المتحدة . والواقع أن عدم توفر الارادة السياسية الكافية لاداء الالتزامات المعترف بها دوليا قد لوحظ في الستينات من هذا القرن عندما ظهرت المشاكل المالية للامم المتحدة لاول مرة ، ولا يحتاج المرء الى معة خيال ليلاحظ العلاقة بين التدهور المطرد في هذه الارادة السياسية من جانب بعض الدول الاعضاء والتقدم في عملية انهاء الاستعمار الذي نتجت عنه زيادة رائعة ومستحبة في عضورة الامم المتحدة بعد الستينات .

وأنا الآن أذكر ملاحظة الامين العام بشأن آثار الازمة المالية التي تواجه الامم المتحدة وقدرة الامم المتحدة على البقاء . وألفت الانتباه بوجه خاص الى أثرها على تمويل عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الامم المتحدة . وكممثل لبلد مساهم بقوات في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان أكون قد قصرت في واجبي اذا لم أبين أن الدول المساهمة بقوات كبلدي هي التي تتحمل الى حد كبير جدا الاعباء المالية للامم المتحدة نتيجة قيام بعض الدول الاعضاء بحجب مدفوعاتها . ونرحب بتحسّن موقف بعض الدول الاعضاء في هذا الصدد ، ونأمل أن تحذو الدول الاخرى حذوها . فمن شأن هذا أن يمكّن الامم المتحدة من أداء مسؤولياتها الاساسية في مجال حفظ السلم .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالتدابير المتوسطة والطويلة الاجل التي يمكن أن تساعد في ضمان الصحة المالية والادارية للامم المتحدة ، فاننا نعتقد أن توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي يتكون من ١٨ عضوا ويقوم بدراسة هذه القضايا سوف تكتسي أهمية خاصة . وينبغي أن تحدد هذه التدابير أيضا لانها تساعد على كفالة قدر أكبر من الاستقرار المالية وامكانية التنبؤ بالنسبة لبرامج وعمليات الامم المتحدة ، بما فيها عمليات صيانة السلم التي أشرت اليها مسبقا والتي سوف يظل بلدي على ارتباط وثيق بها .

وعلى أية حال فان عدم اليقين الذي تعمل في ظله الامم المتحدة ينبغي أن ينتهي ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف الجدير بالثناء أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى الحد من امكانية جعل هذه المنظمة رهينة لدولة واحدة أو لمجموعة صغيرة من الدول . وإن نظرة جديدة في مراجعة النظام الحالي لتقدير الانصبة من وجهة النظر هذه قد تكون ضرورية ، رغم ما نفهمه من حساسية هذا الموضوع . ونعتقد أن هذا أمر يمكن أن يدرسه فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى بالتفصيل اذا لم يكن قد فعل ذلك حتى الآن .

وختاما ، إننا كأمة صغيرة ومحبة للسلام تلتزم التزاما راسخا بأهداف ومُثُل الامم المتحدة ، من الطبيعي أن نشعر بالقلق العظيم ازاء الحالة الحرجة الراهنة التي تواجه الامم المتحدة . ولكننا مقتنعون أيضا أنه في حين أن الحاجة الى الامم المتحدة . ولكننا مقتنعون أيضا أنه في حين أن الحاجة الى الامم المتحدة لم تكن في يوم من الايام أكثر الحاحا عما هي عليه في عصرنا هذا الذي يتسم بعدم الاستقرار ، يبدو أن هناك اتجاها متزايدا لتقويض فعالية منظومة الامم المتحدة .

ونعتقد أننا في جهودنا الجماعية للتغلب على الازمة المالية الراهنة ينبغي ألا نغض النظر عن العوامل أو الاسباب التي تسهم في تآكل فعالية المنظمة وصورتها . وبينما نؤيد بالكامل جهود الامين العام لاعادة الامور المالية الى نصابها في الامم المتحدة ، فاننا نؤكد للجمعية تعاوننا الكامل وتاييدنا لاي تدبير يرمي الى زيادة فعالية الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن كل من عرفوا السيد راؤول بريبيش واطلعوا على العمل الذي قام به في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والنجاح الذي حققه أيضا في انشاء وتعزيز مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يذكرونه بوصفه بطلا عظيما للبشرية ولمثل الامم المتحدة .

ولهذا السبب نشعر بأسف شديد لوفاته ، وبصفة خاصة لان ذلك قد حدث بالتحديد في ظروف يتعرض فيها مصير الامم المتحدة ذاته والمبادئ الاساسية التي تمثلها للخطر .

وأود أن أتوجه ، من خلال وفد الارجنتين ، الى حكومة وشعب الارجنتين والى أسرة الفقيد ، بتعازينا القلبية .

لقد كان ترشيد عمل الامم المتحدة مركز المداولات في الدورة الاربعين للجمعية العامة . وإن المناقشات المتعمقة التي جرت حينذاك كانت دليلا قاطعا على الارادة الجماعية للدول الاعضاء بالاستمرار في عملية تطوير أعمال المنظمة .

وإن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي أنشئ في هذا الاطار بالتحديد أسندت اليه مهمة تحديد حلول طويلة الامد للتغلب على عدم الاستقرار المالي للمنظمة وتطوير عملها ، في اطار مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

وبالمثل ، فان بيان الامين العام في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ في الدورة الاربعين للجمعية العامة كان أساسا نداء موجها الى الدول الاعضاء للاحجام عن أية اجراءات منفردة بالامتناع عن دفع أنصبتها في الميزانية العادية للمنظمة مما يسمح لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى بانجاز مهمته دون أية قيود .

وبالتالي فمن المؤسف بصفة خاصة أن نلاحظ أنه لا الروح الايجابية التي سادت مناقشات الدورة الاربعين ولا نداء الامين العام قد مكنانا من منع الازمة الراهنة التي دفعت بنا الى استئناف الدورة الاربعين على نحو عاجل .

وفي حقيقة الامر ان المناقشات الجدية التي جرت بشأن طرق تطوير الكفاءة المالية والادارية للامم المتحدة بالاضافة الى الجهود الجديرة بالثناء التي قام بها الامين العام لم توقف الضغوط المالية المتواصلة على المنظمة . وهذا يبيّن أن الازمة المالية الراهنة سياسية بطبيعتها .

Digitized by UNOG Library

وليست هناك حاجة لأن نذكر بأن هذه الضغوط المالية مصحوبة بمتطلبات لا تتفق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول . وإن فكرة التصويت المرجح لا تتعارض فقط مع العمل الديمقراطي للمنظمة ولكنها تتعارض أيضا مع روح ونص الميثاق .

لقد أثارت هذه التطورات المؤسفة شواغل خطيرة في المجتمع الدولي . وبالتالي فان بلدان حركة عدم الانحياز في اجتماعها الوزاري الأخير المنعقد في نيودلهي قد اعترضت بقوة على المحاولات الرامية الى اضعاف وتقييد دور منظومة الامم المتحدة وتقويض مبادئ المساواة في السيادة فيما بين الدول والعمل الديمقراطي الذي قامت عليه المنظمة .

وقد أشار الوزراء الى أن هذه الهجمات أخذت أخيرا شكل استخدام القوة المالية للإضرار بسير أعمال الامم المتحدة .

وهذه السياسة المتعمدة الرامية الى جر المنظمة الى مأزق مالي تتناقض بالتأكيد مع التزامات الدول الأعضاء المنبثقة عن الميثاق وتشكل تهديدا خطيرا لا لفعالية المنظمة وحدها ، بل أيضا لبقائها ذاته باعتبارها أداة لتعزيز السلم والتنمية .

هذه الاعتبارات ينبغي أن تكون خلفية لمداولاتنا بشأن مشاكل السيولة النقدية التي لفت انتباهنا اليها الامين العام وخلفية للمقترحات الواردة في تقريره .

واننا نشيد هنا على وجه الخصوص بالامين العام لجهوده المتفانية والدؤوبة للتخفيف من آثار أزمة ، لا تحتاج منا الى أن نذكر ، بأنها ليست من فعل الأمانة العامة أو الموظفين ولكن من فعل بعض الدول الأعضاء .

إن مقترحات الامين العام ، اذ صيغت في ظروف صعبة بغية الاستجابة لحالة عاجلة ، ليست الا تدابير مؤقتة لرأب الصدع . وهي بالتأكيد لا يمكن أن تشكل سابقة في جهودنا للسعي من أجل ايجاد حلول سياسية طويلة الأمد .

Digitized by UNOG Library

إن عدم وفاء الدول بالتزاماتها وتدهور الحالة المالية المنبثقة عن ذلك قد اضطرا الامين العام الى اتخاذ مجموعتين من تدابير التوفير تنطبق أساسا على تكاليف الموظفين . وعلاوة على ذلك ، كان على الامين العام أن ينظر في تأجيل تنفيذ عدد من البرامج وتخفيض مدة الدورة التالية للجمعية العامة . واذا لم توقف ممارسة الامتناع عن دفع الانصبة المقررة ، فان التأجيلات المقترحة سوف تتكرر في عام ١٩٨٧ ، مما يؤدي الى مزيد من تخفيض أعمال المنظمة لأمد طويل .

Digitized by UNOG Library

وإن الدول الاعضاء عليها أن تساعد الامين العام لتفادي هذه الحالة ، التي من شأنها حتما أن تعجل بتقويض النظام المتعدد الاطراف .

وانتظارا لتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، لا ينبغي التشكيك في ملاءة الولاية المتصلة بالانشطة التي قد يرجأ تنفيذها حتى العام المقبل .

وعلى غرار وفد يوغوسلافيا ، الذي تكلم ممثلها نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ـ وأغتنم هذه الفرصة لكي أعلن عن تأييد وفد بلادي لبيانه ـ فاننا نشعر بالامتنان للامين العام للمعلومات الاضافية التي قدمها الينا بشأن آخر التطورات المالية للازمة ونطاق بعض المقترحات المتصلة بالبرامج ، مما يسمح لنا باجراء دراسة أفضل قصيرة الامد للازمة المفروضة على المنظمة .

إن السلسلتين الاوليين من الاقتراحات المتصلة بالولاية المباشرة للامين العام بمقتضى الميثاق ، بالاضافة الى عدد كبير من الاقتراحات الجديدة ـ كاجراء خفض عام في شراء الاثاث والمعدات ، وادخال تعديلات على جدول اجتماعات الاجهزة الفرعية وتقليص برنامج المنشورات ـ ينبغي أن تطبق على سبيل الاولوية من أجل تمكين المنظمة ، في ضوء التطورات المالية لعام ١٩٨٦ من ضمان الجدول الحالي للهيئات الرئيسية ، بالاضافة الى الانشطة الحيوية الاخرى لتحقيق المقاصد الرئيسية للمنظومة . وتحقيقا لتلك الغاية ، يمكن للجنة الخامسة ، بالتشاور مع الامانة العامة ، أن تحدد الانشطة الاقل أهمية التي يمكن النظر في أمر تأجيلها .

وبالاضافة الى تدابير الاقتصاد التي اقترحها الامين العام ، نحن موقنون بأنه لا يمكن التغلب على الازمة المالية القصيرة الامد الا بالتزام الدول الاعضاء التزاما ثابتا بالاضطلاع بالكامل وفي وقت معقول بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة .

ولا يمكن النهوض بعملية تحسين أداء الامم المتحدة باتباع سياسة الضغط المالي . فهذه العملية التي يضطلع بها في الوقت الحالي فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، لا ينبغي أن تعوقها بأي حال استمرار مثل هذه الاتجاهات المنفردة .

Digitized by UNOG Library

إن الازمة المالية الحالية قد وجدت بشكل مصطنع لاسباب سياسية محضة . وينبغي أن يكون رد الجمعية العامة ردا سياسيا في جوهره . وينبغي اعادة التاكيد بقوة على ضرورة مراعاة الدول الاعضاء لالتزاماتها المالية مراعاة دقيقة .

والجزائر ، فيما يخصها ، سوف تواصل الوفاء الكامل بمسؤولياتها بصفتها دولة عضوا في المنظمة . وعلى الرغم من الصعوبات المالية التي تمر بها الجزائر ، مثلها مثل جميع البلدان النامية الاخرى ، ما فتئت الجزائر تحاول دفع اشتراكاتها في الميزانية العادية في الوقت المناسب . وفيما يتعلق بنصيبنا المقرر لعام ١٩٨٦ ، فقد اتخذنا جميع التدابير الضرورية لضمان سداده في أقرب وقت ممكن .

وقد اضطلع الامين العام بمسؤولياته بالكامل بوصفه المسؤول التنفيذي الاول في المنظمة ، لذلك فاننا نؤكد له تاييد الجزائر له وتضامنها معه . ويتعين على الدول الاعضاء الآن بوجه خاص أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تشاطر الجهود المبذولة من جانب الامين العام لمواجهة التحدي الذي يواجه المنظمة .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن تعازينا لاسر هؤلاء الذين توفوا في الحادث المأساوي الذي وقع في المفاعل النووي في أوكرانيا . كما نعرب عن قلقنا العميق ازاء الآثار المحتملة على الدول المجاورة المحرومة حتى الآن من البيانات الكافية التي تسمح لها باتخاذ الاجراءات الصحيحة وفي الوقت المناسب لحماية صحة مواطنيها ورفاهتهم .

للمرة الثانية في تاريخها القصير ، تواجه الامم المتحدة أزمة - على الرغم من أنها تسمى أزمة مالية - ناشئة عن قرارات منفردة صادرة عن دول أعضاء وهذه القرارات تشكك في أحد الاسس الاساسية لمنظمتنا - وأقصد المبدأ المتضمن في المادة ١٧ (٢) من الميثاق التي تنص على المسؤولية الجماعية لجميع الدول الاعضاء في تحمل نفقات الهيئة حسب الانصبة التي تقررها الجمعية العامة .

وقد وضعت السابقة المؤسفة منذ ما يزيد قليلا على العشرين عاما عندما قررت بعض الدول الاعضاء ، على أساس تفسيرها الخاص للميثاق ، أن تمسك عن سداد أجزاء من اشتراكاتها في ميزانية الامم المتحدة . ولم يغير من قرارها رفض هذا التفسير من قبل

Digitized by UNOG Library

محكمة العدل الدولية والجمعية العامة . ويقوم بهذه الممارسة في الوقت الحالي زهاء ١٨ دولة من الدول الاعضاء وقد ضاعف من خطورة الحالة الامساك المتوقع عن السداد الناجم عن تشريع وطني صادر عن احدى الدول الاعضاء . وتلك سابقة خطيرة أخرى . واذا حاول الآخرون أن يحذوا حذوها فسوف تهدد على نحو خطير وجود الامم ذاته .

لذلك يوافق وفدي على أن هذه الازمة لا يمكن أن ينظر ببساطة من منظور مالي . ونحن نؤمن بأن أية حلول دائمة ينبغي أن تقوم على الالتزام المستمر لجميع الدول الاعضاء بالوفاء بحسن نية بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب الميثاق .

ونحن نؤمن بأن الامم المتحدة هي أداة هامة للمساعدة في ادارة الساحة الدولية ، وعلينا جميعا أن نكفل التصرف على هذا النحو حتى لا تتبدد الثقة في هذه الهيئة . واذ ننظر الى الازمة على المدى القصير ، ينبغي ألا نغفل المضامين السياسية الاوسع . وقد أعلن وفد جامايكا في الاجتماع الوزاري الاخير لحركة عدم الانحياز في نيودلهي ما يلي :

"إن فاعلية الامم المتحدة وحيويتها ، في محاولة المساعدة في الادارة المنظمة والفعالة للشؤون الدولية ، يتعرضان للخطر في الوقت الحالي . ومن المحتم أن تعرقل الازمة تنفيذ برامج المنظمة وأنشطتها وكذلك أداء المنظمة لمهامها في الاستجابة استجابة فورية فعّالة للحالات الجديدة من الصراع التي تهدد السلم والامن الدوليين . وهذا يدل أيضا على مدى الانتهاك الخطير لمبادئ الميثاق نتيجة لعدم التزام الدول الاعضاء بها التزاما راسخا" .

لذلك فاننا نمتدح استمرار صبر وتفهم الدول المشتركة في قوات الامم المتحدة . ونعرب عن امتناننا لها .

Digitized by UNOG Library

وسيكون للطريقة التي نعالج بها هذه الأزمة آثار بعيدة الأمد على مستقبل المنظمة . ويجب علينا أن نثني على الأمين العام لما بذله من جهود شاقة لاقتراح الحلول للمشاكل التي تواجهنا ولما اتخذه بالفعل من خطوات في إطار صلاحياته .

ويجب علينا أن نثني على موظفي الأمانة العامة لتعاونهم في ضمان فعالية التدابير التي قام الأمين العام بتنفيذها بالفعل . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لتفاني الموظفين المدنيين الدوليين القديرين الذين نضع في جدارتهم ونزاهتهم ثقة كبيرة .

ويجد وفد بلادي أن من غير المنصف أن يُلقى على عاتق الأمين العام عبء إيجاد الحلول لإصلاح الأزمة التي تسببت بها الدول الأعضاء ذاتها .

ولا يمكن أن يتوقع من الأمين العام أن يتقدم بمفرده بمقترحات مقبولة لتأجيل البرامج أو وقفها أو حذفها ، عندما تكون هذه البرامج نابعة عن اتفاق بين الدول الأعضاء .

إن وفد بلادي على استعداد لتأييد الصفقة المتوازنة من المقترحات التي تراعي المصالح الجماعية للدول الأعضاء والتي لا تضر بأي شكل من الأشكال بمقاصد ومبادئ الميثاق .

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام (A/40/1102) والملاحظات ذات الصلة المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/40/1106) . ونحن نرحب بالمبالغ التي سددتها مؤخرا بعض الدول الأعضاء . ومع ذلك ، يبدو لنا أن الأزمة مخففة الى حد ما من الناحية المالية . وقد أكد الأمين العام على ذلك في ملاحظاته صباح اليوم . ولقد وصفت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقديرات المدفوعات في عام ١٩٨٦ بأنها تبعث على التفاؤل ، ولاحظت أنه بالنظر الى ما تتسم به الحالة من شدة مفزعة ، فإن التدابير التي يقترحها الأمين العام تبدو أقل من شاملة .

وبوصفنا ممثلين للدول الأعضاء علينا أن نعمل على ألا ينطوي ما نعتمده من تدابير طويلة الأجل على تفاقم الأزمة أو إرجاء الفوضى الوشيكة الوقوع . فلا طائل من شراء راحة قصيرة تنطوي على كارثة طويلة الأجل . ويتعين علينا أن ننظر بدقة في

Digitized by UNOG Library

الاثار المترتبة على برنامج عمل المنظمة بسبب عمليات الإرجاء والوقد التي سيتعين تناولها في عام ١٩٨٧ ولا ينبغي أن تصبح الحالة الراهنة عذرا ينتحل لإعادة تصميم اسلوب عمل المنظمة .

ونود في ظل هذه الخلفية أن نشكر الامين العام على المقترحات الواردة في تقريره . ولكن من المفيد تقديم معلومات إضافية الى لجنة تابعة لهذه الجمعية العامة بغية وضع الاساس لقرار يتخذ بتوافق الآراء . ومن المهم ، على سبيل المثال ، أن نحصل على مزيد من المعلومات عن التدابير البرنامجية المقترحة كيما تطمئن الدول الاعضاء الى أن هذه التدابير ستمثل أدنى النتائج الطويلة الاجل ، خاصة في ضوء ما قيل لنا بانه "لم يكن من السهل أن يفي التحليل المنهجي والمنطقي بالحاجة المفاجئة لوفورات فورية شاملة" .

ونفضل التوصل الى سبيل لتجنب تقصير مدة الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة التي سيعرض عليها تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المنشأ لوضع تدابير لزيادة تحسين الاداء الإداري والمالي للمنظمة بما يسهم في تحقيق فعاليتها في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ونحن نوافق على أنه يتعين تبسيط وترشيد أعمال الجمعية العامة . بيد أن تقصير مدة الدورة ، إذا أدى ذلك الى عقد اجتماعات في غير الساعات المقررة والى زيادة في أجر العمل الإضافي ، على سبيل المثال ، لن يحقق النتائج المرجوة . ويتعين علينا أيضا أن ندرس السبل اللازمة للحد من الوثائق وتقليل مدة الكلمات . وإننا نأمل في أن يتناول المكتب في الدورة الحادية والاربعين هذه المسائل .

إن وفد بلادي سيؤيد جميع التدابير الضرورية لتحقيق حل دائم للمشاكل المالية وغيرها من المشاكل التي تواجه الامم المتحدة . وستعود علينا جميعا الفائدة من منظمة تتسم بالكفاءة والفعالية وتخدم مصالح المجتمع الدولي وقادرة على التعامل مع التحديات التي تواجهنا* .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

السيد العلوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أولينا اهتماما كبيرا لتقرير الامين العام بشأن الازمة المالية الراهنة للمنظمة وكذلك لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا الصدد .

إن وفد مملكة المغرب يؤيد تماما التقييم الوارد في هاتين الوثيقتين فيما يتعلق بخطورة الحالة الراهنة .

وقد أكد الامين العام عندما خاطب الجمعية العامة هذا الصباح على أن الازمة لا تزال خطيرة على الرغم من التطورات الاخيرة المتصلة بالتبرعات . ونتيجة لذلك لا يسع المجتمع الدولي إلا أن يشعر بالقلق عندما يقال له أن المشاكل المالية تبلغ من العظم درجة تجعل لها آثار بالغة على سلامة المنظمة وقدرتها على تنفيذ مهامها وبرامجها وفقا لمقاصد ومبادىء الميثاق . ولهذا السبب لا يسعنا إلا أن نرحب باتخاذ الامين العام المبادرة باقتراح استئناف الدورة الاربعين لمناقشة هذه المسالة واتخاذ الخطوات الضرورية .

وإننا نلاحظ مع الاهتمام أنه ، إذ فعل ذلك ، فقد استند الى صلاحيته النابعة من روح المادة ٩٩ من الميثاق . ويمكننا أن نلاحظ أيضا أن الامين العام ، بدلا من الانتظار لتصبح الحالة بدرجة من الخطورة تصل الى درجة تسبب ضررا لا يمكن إصلاحه ، قد اتخذ عددا من تدابير التوفير التي تقع في إطار صلاحيته . ومن الطبيعي جدا بالتالي أن تدعى الدول الاعضاء الآن لتبني على الاعمال المتخذه بالفعل وتقرر التدابير الواقعة في إطار صلاحيتها والكفيلة بحماية المنظمة .

وإذا كان من المعترف به أن الجانب المالي للازمة الراهنة هو الاشد وضوحا ، فإن الازمة هي في المقام الاول أزمة سياسية ، كما أنها أزمة قديمة ، لان الصعوبات المالية ظهرت لاول مرة في أوائل الستينات ، عندما بدأت بعض الدول الاعضاء في الامتناع عن دفع جزء من أنصبتها المقررة في الميزانية العادية . وقد نُظر الى هذه التدابير الإنفرادية ، التي اعتبرتها محكمة العدل الدولية غير قانونية ، نظرة عدم الموافقة .

Digitized by UNOG Library

ولنفس هذه الاسباب كما كان الحال في الماضي ، لا يسعنا اليوم إلا أن نعرب عن الاسف لأن قائمة الدول التي ترفض عمدا الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق تزداد بدلا من أن تتناقص . إننا نعتقد أن على جميع الدول أن تقبل بحسن نية الآثار المالية لالتزاماتها الدولية التي قطعتها على نفسها بحرية بدخولها في المعاهدات . ويتحمل الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد . ولكن تبقى حقيقة انه ما دامت الأزمة المالية الراهنة أزمة سياسية في جوهرها فإن حلها لا يمكن إلا أن يكون حلا سياسيا ، يشتمل على الاتفاق الواسع من جانب الجميع على استخدام الموارد ، وعملية الميزنة ، وتوزيع النفقات وفقا لاحكام الميثاق .

Digitized by UNOG Library

ونحن من جانبنا على استعداد للحوار والتفاوض بغية ايجاد حلول ناجعة ودائمة تمكن المنظمة من أن تعمل بفعالية وأن تضطلع بولايتها وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق .

ان تقرير الأمين العام يلفت انتباهنا الى الطابع الخطير للحالة الراهنة . إن التقييم والتنبؤ اللذين وردا فيه لا يتعلقان إلا بعام ١٩٨٦ . ولهذا فإنه يتسم بطابع الإلحاح ، لأن من الطبيعي إزاء مواجهة حالة استثنائية أن تحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير استثنائية . وهذه التدابير التي اقترحها الأمين العام لمعالجة حالة خاصة ينبغي ألا تكون بمثابة سابقة بحال من الأحوال وألا تصدر حكما مسبقا على عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض سلامة المنظمة من الناحية الإدارية والمالية على المدى الطويل . وسنتقدم بآرائنا في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة بشأن استنتاجات الفريق .

وفي تلك الأثناء ، نشعر أن التدابير التي وردت في تقرير الأمين العام ينبغي أن تعتبر أنها محدودة بحدود زمنية وأنها لن تؤثر تأثيرا عكسيا على البرامج المعتمدة من جانب المنظمة . ولذلك فإن لدينا تحفظات جادة فيما يتصل بإرجاء تنفيذ القرارات الهامة التي تحظى بالأولوية والتي اتخذتها الجمعية العامة في السابق ، كالقرار المتصل باجتماع اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة وعقد مؤتمرات بشأن قضية فلسطين ومسألة ناميبيا .

ونعتقد أيضا أن تجميد التعيين سيكون له أثر سلبي على تشكيل الأمانة العامة . فهذا التدبير يتنافى مع الأهداف التي حددتها الجمعية العامة للأمانة العامة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي العادل للموظفين .

كما أننا نعارض القيام بأية محاولات في المستقبل لخفض عدد الموظفين ، ونلحظ مع الارتياح أن الأمين العام لم يتقدم في الواقع بمثل هذه الاقتراحات . ورغم ذلك لا نوافق بأية حال على الاقتراحات التي قدمها بهذا الشأن عدد محدود من الوفود .

Digitized by UNOG Library

إن التدابير المقترحة تستدعي الإدلاء ببعض التعليقات . وقد تعمدنا الاقتصار على أهم الملاحظات . ولكن استجابة للنداء الذي تقدم به الى الجمعية العامة الرئيس والامين العام ، ورغم تحفظاتنا الجدية إزاء بعض التدابير المقترحة ، فإننا نشعر أن من المهم أن يقبل المجتمع الدولي توصيات الامين العام وأن يقدم له تأييدنا حتى نتخطى فترة اعترفنا جميعا عن حق بأنها فترة عصيبة بصفة خاصة .

ونظرا لأن هذه المنظمة تمثل محفلا رئيسيا للتعاون المتعدد الاطراف وتسوية الاختلافات ، يجدر بها أن تتغلب على الصعوبات التي تواجهها حاليا عن طريق تعاون الجميع . إن العزيمة السياسية الكافية ، وهي أمر يتعين علينا جميعا أن نبديه ، ستمكننا من اتخاذ القرارات اللازمة وستمكننا أيضا من تجديد التزامنا العميق بمقاصد ومبادئ الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعلم الجمعية العامة أنني ، في نهاية الجلسة وقبل رفعها سأتقدم بإعلان هام .

السد ولترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : : قبل أن أدلي ببياني بشأن المسألة التي نناقشها اليوم ، هناك بيان قصير آخر أود الإدلاء به . ليس من عادة بلادي أن تغتنم حدوث مأساة إنسانية أليمة لتحاول تحقيق نصر سياسي أو أي نصر آخر . ان حكومة الولايات المتحدة تشاطر الاتحاد السوفياتي أسفه نتيجة للحادث الذي وقع في محطة الطاقة الذرية في شيرنوبل . ونأمل صادقين ألا يكون هناك خسائر فادحة في الارواح والاضرار المادية ، في الاتحاد السوفياتي وفي أي مكان آخر . والولايات المتحدة على استعداد لتقديم كل ما في وسعها من المساعدة الى الاتحاد السوفياتي ، باتاحة المساعدة الانسانية والتقنية لتخفيف آثار هذا الحادث .

ونأمل أملا صادقا أيضا أن يوفر الاتحاد السوفياتي معلومات كاملة عن الحادث في وقت مناسب وأن ينضم الينا والى الامم الاخرى في الجهد الرامي الى عدم تكرار وقوع هذه الحوادث في أي مكان في المستقبل .

Digitized by UNOG Library

إن الطاقة النووية مصدر هام للبشرية بأسرها . وبالعمل معا نستطيع كفالة أن تعود بالفائدة على الجنس البشري بطريقة آمنة ومضمونة . وهذا الحادث الذي أثر على عدد من الناس في بلدان مختلفة ، يؤكد على تكافل جميع الامم ويبرز بجلاء أهمية التعاون الدولي عن طريق المؤسسات المتعددة الاطراف ، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامم المتحدة . وفي سعينا نحو إيجاد حلول لأزمة اصلاح الامم المتحدة ، يجدر بنا ألا نغفل هذه الحقيقة الاساسية : ألا وهي أننا جميعا مسافرون على متن كوكب واحد ، والتعاون هو بديلنا الوحيد .

على الرغم من الصعوبات الكبيرة الواضحة التي تهدد الامم المتحدة ، فإن وجودنا هنا اليوم يدلل على التزامنا بمعالجة هذه المشاكل وبث الحياة في المؤسسة التي لا تزال نكرس أنفسنا لها . ما من شك في أن الامم المتحدة منظمة تتعرض للمتاعب . ولكن ما من شك أيضا في أن الاهداف والمقاصد السامية التي تأسست الامم المتحدة من أجلها لا تزال بنفس الوجاهة اليوم كما كانت عليه قبل أربعة عقود . إن حكومة الولايات المتحدة تسلم بالاهمية الحيوية للتعاون الدولي وتلتزم بتحسينه .

لقد عقد الامين العام هذه الدورة الاربعين المستأنفة للجمعية العامة لان الامم المتحدة طبقا لما قاله : "تواجه أخطر أزمة مالية في تاريخها" . (A/40/1102 ، الفقرة ٤٠).

ن الاثار المتراكمة لتأخر غالبية الدول الاعضاء في سداد أنصبتها المقررة ، وامتناع عدد كبير عن الدفع لمسائل تتعلق بالمبدأ والتشريع الذي صدر مؤخرا في الولايات المتحدة قد اجتمعت كلها لتضع المنظمة في موقف لن تتمكن فيه من الاضطلاع بكل الانشطة المزمعة في العام الحالي . إن حل هذه الأزمة له أبعاد على المدى القصير والمدى الطويل على حد سواء ، وبينما يتمثل الغرض المحدد لهذه الدورة في معالجة المشاكل القصيرة المدى لعام ١٩٨٦ ، ترى حكومة بلادي أنه يتعين علينا أن نأخذ في اعتبارنا إذ نمضي في عملنا الابعاد الطويلة الاجل للأزمة ، وكذلك الاسباب الكامنة فيها .

Digitized by UNOG Library

ورغم أهمية وإلحاح المسائل المالية التي تواجهنا ، يتعين علينا ألا نغفل أن الأزمة التي تواجهنا ، حسبما قال الأمين العام "هي قبل أي شئ أزمة سياسية" ، (الفقرة ١). إن الأمين العام محق اذ يصف هذه الأزمة السياسية بأنها أزمة ناشئة عن عدم وجود اتفاق فيما بين الدول الأعضاء على كيفية تمويل المنظمة . بيد أن الأزمة تذهب الى ما هو أعمق من ذلك بكثير . لماذا لا تستطيع الدول الأعضاء الاتفاق على سبل وأهداف تمويل المنظمة ؟ السبب هو أن الأمم المتحدة تواجه أزمة ثقة .

إن الدول الأعضاء لا تزال ملتزمة بمُثل الأمم المتحدة - قد رأينا ذلك بوضوح في البيانات المتعاقبة التي ألقية في الدورة التذكارية الأربعين للجمعية العامة - . ولكن الدول الأعضاء لم يعد لديها ثقة بالأمم المتحدة كمؤسسة تخدم هذه المُثل على نحو فعال . ويتشاطر الأمين العام والدول الأعضاء المسؤولية عن إعادة بناء الإحساس بالثقة بالمنظمة .

Digitized by UNOG Library

إن الدورة المستأنفة للجمعية العامة محك هام لكي نرى إذا كان من الممكن استعادة هذه الثقة . ومما سيكون له أهمية بالغة في إعادة بناء الثقة في الامم المتحدة قيام الدول الاعضاء ، بتوجيه ومساعدة فعالة من قبل الامين العام ، ببذل جهد جاد لتناول المشكلات المالية قصيرة المدى التي تواجه المنظمة الآن . وذلك ، بدوره ، سوف يضع أساسا مشجعا لتناول الإصلاحات الاساسية طويلة المدى التي ينبغي الاتفاق عليها في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . وإن فشلنا في هذه الدورة المستأنفة في التعامل بشكل بنّاء مع القضايا المالية قصيرة المدى المعروضة علينا ، سوف يعرض للخطر احتمالات النجاح على المدى الطويل .

إن النقص الحالي في السيولة قد تراكم على مدى فترة طويلة . ووفقا لتقرير الامين العام فإن التقصير في دفع الانصبة المقررة قد بدأ في نهاية عام ١٩٥٦ ووصل إلى أبعاد خطيرة في بداية ١٩٦٠ . وأخذت الجمعية العامة خطوات عديدة منذ ذلك الحين لمواجهة المشكلة وظلت تنظر سنويا منذ ١٩٧٦ في بند من جدول الاعمال يسمى "الازمة المالية" . وقد ثارت هذه الازمة المالية نظرا لان بعض الدول الاعضاء رفضت أن تدفع جزءا من أنصبتها بسبب الاختلاف على برامج معينة مثل صيانة السلم ولان دولا أعضاء أخرى لم تستطع الوفاء بأنصبتها .

ويشير تقرير الامين العام المؤرخ في ١٢ نيسان/ابريل بشأن الازمة المالية الراهنة أنه بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ ، فإن ٨٠ بلدا - أي أغلبية أعضاء الامم المتحدة - لم تكن قد دفعت بعد أنصبتها كلها أو بعضها لعام ١٩٨٥ . وبالنسبة لعام ١٩٨٦ ، فإن ١٤ دولة عضوا فقد قد دفعت أنصبتها بالكامل بنهاية آذار/مارس . ويوضح هذا الموقف نمط الدفع في السنوات الاخيرة . ولقد استطاعت المنظمة أن تواصل القيام بأعمالها بفضل احتياطياتها المتكونة من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص ، ولان الولايات المتحدة تدفع ٢٥ في المائة من نفقات المنظمة فقد ظلت تسدد فعليا نصيبها المقرر كاملا للمنظمة كل عام .

أما في هذا العام فإن الولايات المتحدة تجد نفسها عاجزة عن دفع نصيبها المقرر بسبب قانونين تم سنهما مؤخرا . إن كون المتأخرات على دول أعضاء أخرى قد

Digitized by UNOG Library

أدت إلى استنفاد كامل لاحتياطيات المنظمة يشير إلى أن النقص في مدفوعات الولايات المتحدة يصبح "القشة التي قصمت ظهر البعير . والنقص البالغ ٧٦ مليون دولار الذي ذكره الأمين العام يقترب كثيرا ، في الحقيقة ، من المتأخرات الامريكية المتوقعة لعامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ والتي نقدرها في الوقت الراهن بحوالي ٨٠ مليون دولار . وقد يقول قائل بارتياب إن الولايات المتحدة ينحى عليها باللائمة الآن لانها قد تأخرت في الانضمام إلى الدول الاعضاء التي لم تسدد أنصبتها في الماضي . وقد أُضيف أنه لا يجوز وضع هذا الارتياب في غير محله في هذه المنظمة ، حيث تشير بلدان - امتنعت بشكل متعمد لسنوات كثيرة عن دفع مبالغ كبيرة في ميزانية الامم المتحدة - إلى ما احتجزته الولايات المتحدة بوصفه سياسة ترمي إلى "إملاء الإرادة والابتزاز بأساليب مالية" ، والصحيح أن الازمة المالية ليست مسؤولية أيٍّ من الدول الاعضاء ولكنها نتيجة سنوات من حجب المدفوعات أو تأخيرها من جانب غالبية من البلدان .

أعود الآن إلى القانونيين اللذين تسببا في تأخر الولايات المتحدة عن دفع أنصبتها المقررة . وأولهما هو تعديل كاسبوم الذي يقيد مدفوعات الولايات المتحدة إلى الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في حدود ٢٠ في المائة من ميزانياتها إلا إذا أخذت المنظمات بنظام لاتخاذ القرارات بشأن مسائل الميزانية يكفل وزنا في التصويت متناسبا مع حجم المساهمات . ويعكس هذا القانون تبرّم كونغرس الولايات المتحدة من حقيقة أن البلدان التي تسهم بمعظم أموال المنظمة تتمتع برأي محدود بشأن كيفية إنفاق هذه الاموال . وقد أوضح الأمين العام أن الدول الاعضاء التي تسهم بنسبة ٧٠ في المائة أو ٨٠ في المائة من الميزانية العادية للامم المتحدة لم تستطع أن تصوت لصالح أي من ميزانيات فترة السنتين الاخيرة الثلاث .

وقد أوضح وفد الولايات المتحدة في الدورة الاربعين للجمعية العامة أن تعديل الميثاق بما يفضي إلى ما يسمى بالتصويت المرجح ، ليس هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله التوصل إلى الهدف المتوخى من تعديل كاسبوم . وقد شعرنا بالارتياح لموافقة الجمعية العامة على إنشاء فريق الـ ١٨ لتدارس الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة ونلاحظ أن من عناصر جدول أعمال الفريق النظر في إجراءات للتوصل إلى اتفاق واسع حول

Digitized by UNOG Library

ميزانية المنظمة ونأمل في أن تتوصل مداولات الفريق إلى توصيات للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة من شأن الاخذ بها تعزيز المنظمة وتهيئة أساس للسعي نحو تغيير تعديل كاسبوم .

والقانون الثاني هو قانون غرام - ردمان - هولنغز لخفض العجز الذي يقضي بتخفيض مطّرد في العجز الشامل في الميزانية الفيدرالية للولايات المتحدة إلى صفر على مدى السنوات الخمس القادمة . وبالقدر الذي لا تحقق فيه هذه الاهداف بتخفيضات برنامجية موجهة فإن قانون غرام - ردمان - هولنغز يتطلب تخفيضا أو استقطاعا متناسبا في جميع البرامج الفيدرالية بلا استثناء . وقد أدى هذا القانون إلى تخفيض في نسبة النصيب المقرر على الولايات المتحدة للامم المتحدة عام ١٩٨٥ ومن الممكن أن يتطلب تخفيضا إضافيا لجزء من مدفوعات ١٩٨٦ أيضا . على أن القانون المذكور ليس موجها بالتحديد إلى الامم المتحدة أو المنظمات الدولية وإن كانت آثاره محسوسة لديها ومستقبل قانون غرام - ردمان - هولنغز غير واضح ولكن الحاجة لخفض الميزانية الفيدرالية ستظل بالتأكيد أولوية عليا أمام حكومة الولايات المتحدة . ونرجو أن يتسنى التوصل إلى الحدود القصوى للعجز التي حددها القانون عن طريق تخفيضات موجهة في البرامج بحيث لا تدعو الحاجة في السنوات المقبلة لإجراء استقطاعات شاملة لجميع البرامج .

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة ، ففي ضوء التأخيرات الكبيرة والمتراكمة ، مع عدم تمكن الولايات المتحدة من سداد مدفوعاتها كاملة لهذا العام ، فإن الامم المتحدة مضطرة لتخفيض نفقاتها حاليا . وقد اتخذ الامين العام بالفعل تدابير إدارية يرى أنها ستوفر ٣٠ مليون دولار وهو يطلب إلى هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة الموافقة على عمليات تأجيل وإيقاف للبرامج بما يعادل ٣٠ مليون دولار أخرى . وقد استعرض وفد الولايات المتحدة هذه التدابير بعناية ونحن نأسف للحد من بعض الانشطة المقترح تأجيلها ، والاهم من ذلك نعتقد أن التخفيضات الإدارية وتأجيل البرامج ينبغي أن توجه إلى المزيد من التحسينات في كفاءة عمليات الامانة العامة وفعاليتها . إلا أننا نرى أن من الاهمية بمكان أن يُبقى على مقترحات الامين العام كمجموعة متكاملة .

Digitized by UNOG Library

ولهذا نرى أن مقترحات الامين العام تمثل خطوة أولى بنّاءة لمعالجة العجز المالي ونؤيد إقرارها كمجموعة متكاملة .

وتشعر الولايات المتحدة بالقلق لأن مقترحات التوفير التي طرحها الامين العام لا تتكافأ مع العجز المتوقع إذ سيلزم سد ثغرة بمقدار ٤٦ مليون دولار تقريبا من خلال تبرعات أو تدابير أخرى تبتّ فيها الدول الاعضاء ومنها مثلا الاقتراض التجاري أو زيادة صندوق رأس المال المتداول . ويعارض وفد الولايات المتحدة هذين الاقتراحين كما عارضهما في السنوات الماضية .

ونحن أيضا نشعر بالقلق لأن الاسقاط الذي أجراه الامين العام للنقص في عام ١٩٨٦ قد يكون متفائلا بعض الشيء . فالاسقاط يفترض من ناحية أن المدفوعات إلى الميزانية العادية ، باستثناء الولايات المتحدة ، ستكون متساوية تقريبا مع المبلغ المقدر للسنة الجارية . وهذا الاداء ممكن ولكنه سيتطلب تخليا إلى حد بعيد عن الممارسة السابقة . ومن هنا نأمل في أن يقوم الامين العام برصد الحالة المالية للامم المتحدة عن كثب خلال السنة وأن يكون على استعداد ، عند الاقتضاء ، لاقتراح المزيد من تدابير التوفير .

وثمة شاغل آخر يتعلق بهذا وهو أن مقترحات الامين العام إنما تغطي فقط عام ١٩٨٦ ، ونحن على بيّنة من أن فريق الـ ١٨ ينظر في عدد من المقترحات لخفض التكاليف وزيادة الفاعلية بحيث تظهر آثارها في عام ١٩٨٧ . إلا أن بداية السنة هي وقت لا ترد فيه إلا مدفوعات قليلة ، ومن المرجح أن تزداد هذه الحالة حرجا في السنة القادمة لأن الامين العام اقترح أن تسدد الدول الاعضاء مقدما في عام ١٩٨٦ جزءا من مدفوعاتها لعام ١٩٨٧ وأن تؤجل برامج ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٧ .

Digitized by UNOG Library

كانت الولايات المتحدة دائما أكبر داعم مالي للأمم المتحدة وهي تعتزم تماما مواصلة دعمها . لقد نجمت الأزمة المالية الراهنة - جزئيا - من التخلف الكبير في الدفع الذي انتشر بين العديد من الدول الأعضاء ، وجزئيا من الشعور بالإحباط الذي يصيب الولايات المتحدة ويصيب أيضا - في اعتقادنا - دولا أعضاء أخرى تشعر بأن وجهات نظرها بشأن مستوى ومضمون ميزانية المنظمة لا تؤخذ بجدية . وكما أوضحنا من قبل ، فإن الأمم المتحدة تواجه أزمة ثقة . فالدورة المستأنفة هذه ليس المقصود منها حل مشاكل أساسية وصلت بالمنظمة إلى هذه النقطة . إن تلك المشاكل لا يمكن تناولها إلا عن طريق مناقشات نزيهة وصريحة بين الدول الأعضاء خلال الأشهر القادمة ، بمساعدة توصيات جادة وذات مغزى من مجموعة الـ ١٨ . ووفد الولايات المتحدة على استعداد للإسهام في أي من هذه المناقشات أو فيها كلها .

أما الآن ، فينبغي أن يكون هدفنا هو ضمان استمرار سير العمل في المنظمة إلى أن يمكن التوصل إلى توافق آراء بشأن ميزانية الأمم المتحدة وبرامجها المستقبلة . وكما أوضحت من قبل ، يرى وفد الولايات المتحدة أن مقترحات التوفير التي قدمها الأمين العام ينبغي قبولها وأنه ينبغي أن يطلب إليه رصد الحالة المالية في المدى القريب بعناية .

إن المقررات التي نتخذها في هذه الدورة يمكن أن يكون لها أثر كبير ، إيجابي أو سلبي ، على مستقبل الأمم المتحدة . وإنني أحث الدول الأعضاء على أن تعمل معا لضمان أن يكون الأثر إيجابيا ، لأن مستقبل المنظمة له أهمية كبرى بالنسبة لنا جميعا .

ختاما ، اسمحوا لي أن أجدد الالتزام الذي أعلنه وزير الخارجية شولتز عندما تكلم بمناسبة ذكرى توقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو ، يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، عندما قال :

"أود أن أنقل إليكم رسالة واضحة : الولايات المتحدة عازمة على التمسك بها . وسنكافح من أجل السلم والحرية ومن أجل مصالحنا - في الأمم المتحدة كما نفعل في أي مكان آخر .

Digitized by UNOG Library

"وسنقوم بما علينا لنجعل من عمل الامم المتحدة قوة من أجل الامن وحقوق الإنسان ورفاهية البشرية" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أحيط الجمعية علما بأنه اقترح ، بعد التشاور ، أن تُدعى اللجنة الخامسة إلى الانعقاد ، على أساس أن تتناول بالتوضيح المسائل التقنية المتعلقة بالبند ١٥٠ من جدول الاعمال . هل لي أن أعتبر أنه ليس هناك اعتراض على ذلك الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥ .

Digitized by UNOG Library